السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية اجتماعية حرة — العدد ٢٩٧ - الأربعاء ١٠ كانون الأول ٢٠٢٥ م — السعر: ١٠٠ل.س

السوري لكل السوريين

صحيفة أسبوعية سياسية ثقافية اجتماعية حرة، تهدف إلى إعادة المحبة والألفة بين السوريين، وتقريب وجهات النظر بينهم.

http://alsori.net/

0997326097

alsorilklalsoreen@gmail.com

هوامش

استنزاف المياه الجوفية وانحسار العاصي.. تهديد لمستقبل حمص

حمص/ بسام الحمد

تشهد محافظة حمص تراجعاً خطيراً في مستوى المياه الجوفية، في وقت أصبح الاعتماد على نهر العاصي أقل نتيجة انحسار مجراه في السنوات الأخيرة. هذا الواقع يشكل تهديداً حقيقياً لمستقبل المنطقة، ويضع الزراعة والبيئة والاقتصاد المحلي تحت ضغط متواصل، في وقت تتحرك فيه العائلات والفلاحون لمحاولة التكيف مع شح الموارد المائية المتزايد.

في ريف حمص، يعاني الفلاحون من انخفاض ملحوظ في مستوى المياه في الآبار القديمة، ما يضطرهم إلى حفر آبار أعمق أو شراء مياه إضافية لسقي المحاصيل. سامر، فلاح في إحدى القرى، يروي: «البارحة وصلنا لعمق ١٢٠ متراً لنجد الماء... قبل خمس سنوات كان يكفي أن نحفر ٦٠ متراً فقط. كل يوم يزيد الجهد والتكلفة، والموسم الزراعي أصبح غير مضمون». معاناة سامر تعكس ضغوط الآف الأسر التي تعتمد حياتها على الريّ والمياه الجوفية.

تراجع الاعتماد على نهر العاصي جاء نتيجة انخفاض مستمر في منسوب المياه، خصوصاً خلال فترات الصيف والجفاف الممتد، ما دفع الأهالي للبحث عن بدائل أخرى. الهياه الجوفية أصبحت الحل الرئيس لسقاية الأراضي، لكنها تتعرض للاستنزاف نتيجة السحب المفرط وعدم وجود خطط واضحة لإعادة تعبئتها.

الأثر الاجتماعي لهذا الواقع بدأ يظهر بوضوح. عائلة المهدي في إحدى القرى اضطرت إلى تقليص زراعة محاصيلها التقليدية والاكتفاء بالمحاصيل المقاومة للجفاف. تقول نجلاء، أم العائلة: «كنا نزرع القمح والشعير والخضار، الآن الماء لا يكفي لكل شيء، واضطررنا نختار ما ينبت بمياه أقل. الأطفال يشعرون بالقلق لأننا نخاف على مستقبل الأرض». قصتها تعكس مخاوف الاف الأسر الريفية التي تواجه نفس التحدي.

في المدن، يزداد الاعتماد على الحفر العميق للآبار لسد الحاجة المنزلية والصناعية، ما يزيد الضغط على المياه الجوفية ويهدد استمرارها على المدى الطويل. الخبراء يحذرون من أن استمرار هذا النهج بدون خطة إدارة مستدامة قد يؤدي إلى فقدان كامل لمخزون المياه الجوفية في بعض المناطق خلال العقد القادم.

تأثير الاستنزاف لا يقتصر على الزراعة فقط، بل يمتد إلى البيئة والطبيعة. انخفاض منسوب المياه يؤدي إلى تدهور الأراضي، ظهور شقوق في التربة، وجفاف بعض الجداول الصغيرة، ما يقلل من التنوع البيولوجي ويهدد الحياة البرية. المهندس البيئي خالد يوضح: «الاستنزاف المتواصل للآبار الجوفية يؤدي إلى هبوط مستوى المياه، وبالتالي جفاف التربة وفقدان الغطاء النباتي. هذا يخلق حلقة مفرغة من التدهور البيئي».

بعض المشاريع المحلية بدأت في محاولة مواجهة الأزمة، مثل حملات التوعية لتقليل استهلاك المياه، وتركيب أنظمة ري حديثة، وتجميع مياه الأمطار، لكنها تبقى حلولاً جزئية مقارنة بالحجم الكبير للضغط على الموارد المائية. في إحدى القرى، قرر الشاب يوسف استثمار تقنيات الري الحديثة في مزرعته الصغيرة لتوفير الماء، لكنه يعترف: «الحلول موجودة، لكنها تكلف كثيراً، والفلاح العادي لا يستطيع تحملها. إذا لم يكن هناك دعم حكومي، لن يكون هناك مستقبل للماء».

مستقبل المنطقة مرتبط بشكل كبير بقدرة السلطات والمجتمع المحلي على إدارة الموارد المائية بذكاء. المياه الجوفية ليست مجرد مياه في باطن الأرض، بل شريان حياة للزراعة، والماء، والبيئة، والاستقرار الاجتماعي. استمرار السحب المفرط قد يؤدي إلى تغيرات غير قابلة للعكس، مثل انخفاض منسوب المياه بشكل دائم، تملح التربة، وزيادة هجرة الريف إلى المدن بحثاً عن فرص أفضل.

في أحد الأودية القديمة قرب مجرى العاصي، وقف الشاب جابر ينظر إلى أرض جرداء كانت قبل سنوات قليلة غنية بخضرة الزيتون. يقول: «حتى إذا زرعنا، ما بنضمن ريّ يكفي. الماء صار سلعة نادرة... كل شتلة لها حساب».

تداعيات الأزمة لا تقتصر على الأفراد فقط، بل على المجتمع ككل: الأمن الغذائي مهدّد، الأسعار ارتفعت بسبب انخفاض المحاصيل، المواشي تقلصت، والريف يفقد جزءاً من قاعدته الاقتصادية.

ويشكل استنزاف المياه الجوفية وانحسار مجرى نهر العاصي أزمة استراتيجية للمنطقة، تفرض على الجميع — السلطات، والمزارعين، والمجتمع المدني — التفكير في حلول عاجلة ومستدامة. الماء أصبح مورداً محدوداً وثميناً، واستمراره مرتبط بمستقبل الزراعة، والاقتصاد، والبيئة، وحياة السكان. أي تأجيل في اتخاذ إجراءات صارمة لإدارة المياه الجوفية سيترك آثاراً طويلة الأمد قد لا يمكن إصلاحها بسهولة، ما يجعل المحافظة أمام اختبار حقيقي لمستقبلها المائي والاجتماعي.

الصيادلة في مواجهة الخطر.. تهديدات بالقتل من مدمني المخدرات وسط غياب الحماية القانونية

اللاذقية/ يوسف علي

لم يعد عمل الصيدلي في بعض المناطق الشعبية والريفية مجرد مهنة إنسانية تقدم العلاج، بل تحول في كثير من الأحيان إلى مواجهة يومية مع الخطر، بعدما أصبح عدد من مدمني المخدرات يرتادون الصيدليات تحت التهديد للحصول على جرعات من الأدوية المسكنة ذات التأثير المخدر.

يطلبونها بقوة السلاح أحياناً، أو بالاعتداء اللفظي والجسدي، في ظل غياب قوانين صارمة تحمي الصيادلة أو توفر لهم إجراءات رادعة تمنع تكرار الاعتداءات.

يؤكد عدد من الصيادلة أن أخطر ساعات العمل تكون في الفترات المسائية أو الليلية، عندما تتزايد نسبة الإقبال غير الطبيعي على بعض الأدوية التي يُساء استخدامها. وفي تلك اللحظات، يجد الصيدلي نفسه وحيداً، في صيدلية غالباً ما تكون المناوبة الوحيدة في الحي أو القرية، أمام شخص مدمن لا يتردد في التهديد، وقد يمتلك سلاحاً أبيضاً أو يكون تحت تأثير المخدر ويصعب التفاهم معه.

يقول أحد الصيادلة: «أحياناً يكون أمامي خياران فقط: أن أرفض وأعرض حياتي للخطر، أو أن أتنازل عن مهنيتي وأعطي أدوية ممنوعة لإنقاذ نفسي»، وهذه المفاضلة الخطرة باتت جزءاً من عمل كثير من الصيادلة دون أي حماية رسمية.

تزداد هذه المشكلة في الأحياء الشعبية والمناطق البعيدة عن مركز المدينة، حيث تعاني أغلبها ضعفاً في التواجد الأمني وخاصة أثناء الليل، إضافة إلى الحاجة الماسة لوجود صيدليات مناوبة نظراً لبعد المستشفيات والمراكز الطبية.

هذه المناطق تصبح بيئة خصبة لمدمني المخدرات الباحثين عن مسكنات قوية يمكن إساءة استخدامها، مثل بعض الأدوية الأفيونية أو تلك ذات التأثير العقلي، مما يدفعهم إلى طرق أبواب الصيدليات مراراً، وأحياناً ارتكاب اعتداءات متكررة على أصحابها.

ورغم تنامي شكاوى الصيادلة، ما يزال هناك غياب واضح لقانون خاص يحميهم أثناء اداء عملهم، أو يجرّم الاعتداء عليهم بعقوبات رادعة. كما تفتقر معظم المدن والبلدات إلى بروتوكول رسمي يلزم الجهات الأمنية بالتواجد المنتظم حول الصيدليات المناوبة، خاصة في المناطق التي تشهد نشاطاً واضحاً لتعاطي المخدرات.

أما النتائج كارثية على المجتمع، والناس المرضى أكبر المتأثرين: فنتيجة هذه الظاهرة، صيدليات تغلق مبكراً خوفاً من الاعتداء، أحياء بأكملها تفقد الخدمة الدوائية ليلاً، صيادلة مهددون، ومرضى حقيقيون محرومون من الدواء في الوقت ذاته.

يطالب الصيادلة بإجراءات عاجلة، كـ سنّ قانون يجرّم الاعتداء على الصيدلي بعقوبات مشددة، وتوفير دوريات أمنية دائمة بالقرب من الصيدليات المناوبة، وضبط تداول الأدوية التي تُساء استخدامها وتحديث لوائحها باستمرار.

تزويد الصيدليات بأنظمة إنذار سريعة مرتبطة بالجهات الأمنية، في حين أن حماية الصيادلة ليست فقط دفاعاً عن فئة مهنية، بل حماية لحق المجتمع كله في الحصول على الدواء في لحظات الخطر.

القنيطرة.. جرّف الزيتون تدمير مدروس للأشجار والمزارع في الجنوب السوري

القنيطرة/ رجاء مختار

اتكئ المزارع حسن على إحدى أشجار بستان الزيتون الذي زرعه والده منذ أكثر من ثلاثين عاماً في قرية جباتا الخشب، وقال بصوتٍ يملؤه الحزن: «هذه الأشجار كانت مصدر رزقنا وهويتنا، واليوم جُرفت في ساعات قليلة، وأصبح كل شيء مدمراً».

كان حسن يشير إلى جذوع مقطوعة وأرض محروثة، لم تعد تصلح للزراعة، بعدما قامت قوات إسرائيلية بتجريفها وإنشاء مواقع عسكرية على مساحات واسعة من أراضي القنيطرة الحدودية.

في قرية مجاورة، جلست فاطمة بجانب جذع شجرة زيتونٍ عمرها خمسون عاماً، تقول: «كنت أنتظر موسم الحصاد لأوفر لأطفالي مستلزماتهم، واليوم لا بستان ولا زيت ولا أمل. كل ما زرعناه على مر السنوات اختفى بين الجرافات والدبابات الجيش الإسرائيلي».

وكانت الشهادة الأخرى من علي، الذي رأى معظم بستانه يُجرف دون إنذار، قائلاً: «دخلوا فجراً، لم نتمكن من جمع محصولنا ولا من حماية ما بقي. الأشجار التي كانت معنا منذ عقود أصبحت حطاماً».

تأثر الأهالي لم يقتصر على خسارة المحصول فحسب، بل امتد ليشمل الجانب النفسي والاجتماعي، فالمزارعون لم يفقدوا مجرد شجرة، بل فقدوا جزءاً من هوية عائلتهم وميراث أجدادهم. «أم فادي» من قرية الحميدية قالت: «كنا نحتفل بالحصاد كل سنة، اليوم أشجارنا ذهبت، وما تبقى لنا إلا الصور والذكريات».

ومع فقدان الأشجار، خسر الأهالي مصدر دخلهم الوحيد، وواجهوا صعوبة في تغطية الاحتياجات اليومية والمدرسية لأطفالهم.

الأثر البيئي كان واضحاً أيضاً، فقد أدى تجريف الأشجار إلى ترك التربة عارية، ما زاد من انجرافها مع الأمطار وحدوث تآكل في الأراضي، وأصبح الوصول إلى المياه الجوفية أصعب.

أحد المهندسين الزراعيين من المنطقة قال: «الجرافات لم تدمّر الأشجار فحسب، بل دمّرت القدرة على استدامة الأرض، والتهديد الآن يشمل الموسم القادم، ليس هذا الموسم فقط».

في محاولة للحفاظ على ما تبقى من الأرض، بدأ بعض الأهالي بزرع أشجار بديلة، لكنهم يواجهون صعوبة كبيرة بسبب نقص الموارد والأدوات، بالإضافة إلى القلق المستمر من تدخلات جديدة قد تؤدي إلى مزيد من الجرف، يوسف، أحد المزارعين، قال: «زرعنا شجرة جديدة، لكننا نعيش في خوف كل يوم. ماذا لو جرفت كما جرفت الأشجار القديمة؟».

الأهالي يصفون هذه العمليات بأنها منهجية، وليست مجرد سرقة عشوائية، فقد استخدمت القوات الجرافات الثقيلة لإزالة الأشجار والمراعي المحيطة بها بسرعة، ما منع السكان من حماية محصولهم أو إنقاذ جزء منه.

كما تحول معظم الأراضي التي جرفت إلى مواقع عسكرية، ما يعيق أي محاولات للزراعة أو الحصاد في المستقبل القريب.

في النهاية، يظهر واقع القنيطرة اليوم كصورة مؤلمة لصراع طويل الأمد على الأرض. الأهالي يقفون أمام جذوع الأشجار، يلمسون آثار الدمار ويستعيدون الذكريات، لكنهم لا يجدون سوى صمت الأراضي المدمرة.

يقول حسن وهو ينظر إلى بستانه المقفر: «لقد أخذوا منا أكثر من الزيتون، أخذوا هويتنا وأملنا»، بينما تظل الأرض بين الجرف والخراب، تنتظر من يعيد لها الحياة والزراعة، قبل أن تفقد هذه المنطقة الزاخرة بالزيتون كل ما كانت تمثله للأجيال القادمة.

اللامركزية بعد سقوط النظام... خيار وطني لإعادة بناء سوريا وضمان المشاركة السياسية

باتت اللامركزية ضرورة ملحّة لإعادة بناء سوريا وضمان توزيع عادل للسلطة والموارد بين مختلف المناطق والمكونات، في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الساحة السورية بعد سقوط نظام البعث، ولم تعد خياراً مطروحاً على طاولة النقاش في سوريا فحسب.»٢

الحرس الوطني يكشف تفاصيل أحداث السويداء.. ويحيل المتورطين إلى القضاء

شهدت السويداء حالة من التوتر الشديد بعد كشف مخطط يهدف إلى ضرب الأمن والاستقرار بالمحافظة، واعتقال خلية كانت تخطط لتنفيذه، حسب بيان الحرس الوطني.»٢

عام على إسقاط النظام.. سوريات يبحثن عن موقعهن في سوريا

مرت سنة كاملة على إسقاط النظام السوري في مناطق عدة، ومع مرور هذه الفترة الزمنية، بدأت النساء في سوريا يواجهن تساؤلات حقيقية حول موقعهن في المرحلة الجديدة. فبعد أن كانت الوعود الرسمية والمجتمعية كبيرة بتمكين المرأة وإشراكها في صناعة القرار، تبدو الواقعيات على الأرض مختلفة إلى حدّ كبير، حيث ما زالت المرأة تبحث عن مساحة تليق بتضحياتها الطويلة، وتواجه صعوبات في الوصول إلى حقوقها الأساسية.»٤

بين وعود ما بعد السقوط وواقع المخيمات... أين تقف سوريا اليوم؟

منذ اللحظة التي أعلن فيها سقوط النظام، بدا وكأن صفحة جديدة تُفتح أمام السوريين، صفحة مليئة بالتوقعات التي ارتبطت مباشرة بملف النازحين وإغلاق المخيمات. فالوعود الأولى التي أطلقتها الحكومة الانتقالية كانت تؤكد أن معاناة مئات آلاف الأشخاص ستنتهي، وأن المخيمات التي شكّلت شاهداً دائماً على آثار الحرب ستُزال في أقرب وقت ممكن، وأن الناس سيعودون إلى بيوتهم ومناطقهم فور استتباب الأمن وعودة المؤسسات للعمل.»٦

باحث سياسي: ما تحتاجه سوريا اليوم هو الحوار وليس لغة السلاح

إن مرور عام على سقوط النظام في سوريا يشكل مرحلة حاسمة في تاريخ البلاد، حيث تبرز أهمية الحوار الوطني كطريق وحيد للخروج من الأزمات المتراكمة، ففي وقت ما زالت فيه البلاد تتعافى من جراح الحرب والصراع، يبقى الأمل في بناء سوريا جديدة ينبع من الإرادة المشتركة لجميع أبنائها، الحوار بعيدًا عن لغة السلاح ليس فقط ممكنًا، بل هو الحل الوحيد لضمان مستقبل مشترك يعيد الاستقرار والعدالة لسوريا بأسرها، الأمل في بناء سوريا جديدة لا يزال قائمًا، والشعب السوري هو من سيقرر كيف ستكون هذه المرحلة المقبلة.»٣

مخاوف في القنيطرة من تصعيد محتمل بعد زيارة نتنياهو للمنطقة العازلة

تشهد محافظة القنيطرة، المتاخمة للجولان المحتل، حالة قلقٍ غير مسبوقة بين سكانها خلال الأيام الأخيرة، بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى المناطق المحاذية للمنطقة العازلة. ورغم أن المنطقة اعتادت عبر سنوات طويلة على وقع التوترات، فإن كثيرين يرون أن رمزية الزيارة وطبيعة التصريحات التي رافقتها خلقت شعوراً مضاعفاً بالخوف من احتمال اندلاع مواجهات عسكرية أو حدوث توغل محدود داخل الحدود السورية. »٥

حقوق الإنسان في سوريا... رحلة البحث عن الكرامة

تمرّ ذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لتذكّر بأن الكرامة والحقوق الأساسية لكل فرد هي حجر الزاوية لأي مجتمع عادل.

وفي سوريا، تمثل هذه المبادئ المرجعية التي يجب أن تستند إليها السياسات والقوانين، لكنها تظل في كثير من الأحيان أمام اختبار الواقع المعقد الذي يعيشه المواطنون.

لقد مرت البلاد بعقود من الصراعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أثرت مباشرة على حياة الأفراد وحرمت كثيرين من أبسط الحقوق الأساسية، من حق في التعليم والرعاية الصحية، إلى الحق في الأمن والأمان والمعيشة الكريمة.

وتظهر تجربة سوريا بوضوح أن ضمان الحقوق لا يقتصر على النصوص القانونية، بل يرتبط بشكل مباشر بقدرة المؤسسات على توفير البيئة الملائمة لعيش الإنسان بحرية وكرامة.

فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، التي تشمل الغذاء والدواء والسكن والتعليم، تعتبر أساساً لتمكين المواطن من ممارسة حقوقه السياسية والمدنية بفعالية.

كما أن حماية البيئة وتعزيز فرص التنمية المستدامة تمثل جزءاً لا يتجزأ من منظومة الحقوق التي تؤثر على نوعية حياة السكان ومستقبلهم.

وفي ضوء التحديات الراهنة، يظهر جلياً أن الطريق نحو مجتمع يحترم الحقوق الإنسانية، يتطلب استراتيجيات شاملة ترتبط بتحسين الحياة اليومية للأفراد، ودعم الاستقرار الاجتماعي، وتفعيل سياسات عادلة تعيد بناء الثقة بين المواطن والسلطة.

فحقوق الإنسان ليست مجرد وثائق أو شعارات، بل هي أدوات عملية لتأمين حياة كريمة وحماية الكرامة، وممارسة مستمرة تحتاج إلى التزام مجتمعي وشعبي وإداري متوازن.

ولن ينم ذلك إلّا بتضافر جهود كل المكونات السورية دون استثناء، والعمل المستمر وصولاً إلى سوريا الحديثة التي تؤمن الحياة الكريمة لكل أبنائها.

هيئة التحرير

اللامركزية بعد سقوط النظام... خيار وطني لإعادة بناء سوريا وضمان المشاركة السياسية

الرقة/ غادة علي

باتت اللامركزية ضرورة ملحّة لإعادة بناء سوريا وضمان توزيع عادل للسلطة والموارد بين مختلف المناطق والمكونات، في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الساحة السورية بعد سقوط نظام البعث، ولم تعد خياراً مطروحاً على طاولة النقاش في سوريا فحسب.

ويبرز النقاش حول النظام اللامركزي اليوم كأحد أهم المسارات المقترحة لإعادة تشكيل بنية الدولة السورية، خاصة في ظل تزايد المطالب الشعبية والسياسية بالانتقال نحو نموذج حكم يرسّخ المشاركة المحلية، ويحد من المركزية المفرطة التي كرّست لعقود حالة واسعة من التهميش والإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ويفرض هذا الواقع الحاجة إلى حوار معمّق مع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين لبحث إمكانات تطبيق اللامركزية، وآليات دمقرطة سوريا بصورة تضمن الشراكة الحقيقية لا الشكلية.

وتؤكد شخصيات سياسية وحقوقية سورية أنّ اللامركزية لم تعد مجرّد طرح نظري، بل باتت خياراً وطنياً واستراتيجياً لإعادة بناء سوريا على أسس ديمقراطية وتعددية، خصوصاً بعد التحولات التي أعقبت سقوط نظام البعث، وما أفرزته سنوات الحرب من انقسامات مجتمعية وتصدعات في العلاقة بين الدولة والمواطن.

ويشدد سياسيون على أهمية إقرار نظام لا مركزي في سوريا، معتبرين أنه ضرورة وطنية لضمان مشاركة جميع المكونات في عملية البناء، وعدم حصر القرار السياسي والإداري بيد مركز واحد يحتكر السلطة والموارد.

وفي هذا السياق، يرى الناطق الرسمي باسم حزب سوريا المستقبل، إياد الخطيب، في تصريح لصحيفة «السوري»، أن أي نقاش جدي حول شكل الحكم الجديد في سوريا، سواء كان لا مركزياً أو اتحادياً، لا بد أن ينطلق من قراءة دقيقة للسياق الذي عاشته البلاد لعقود طويلة في ظل حكم البعث، حيث تم تأسيس نظام مركزي سلطوي ديكتاتوري أمسك بكل مفاصل الدولة.

ويشير الخطيب إلى أن هذه العقود الطويلة أفرزت ذهنية أمنية وسلطة مطلقة همّشت القوى السياسية وأغرقت البلاد في حالة من التصحر السياسي، وحرمت المجتمع من الفاعلية في الحياة العامة.

ويضيف، أن هذا الواقع ألغى الدور الحقيقي للأحزاب السياسية، وأضعف مشاركة المجتمع في الشأن السياسي، إلى حدّ باتت فيه الدولة «ذاتية في يد قلة قليلة» هيمنت على مفاصل القرار ضمن نظام مركزي مغلق، وأن هذا الإرث ترك تأثيرات عميقة على ذهنية المواطن بما شهدته من تشظٍ وانقسامات واختلالات داخلية وتراجع في التماسك المجتمعي، تفرض إعادة لملمة الجراح عبر تبني شكل حكم جديد يتجاوز النموذج المركزي الذي حكم سوريا لعقود، وأن المواطن السوري بات يحمل ذهنية ناقمة على مفهوم الدولة والسلطة، نتيجة ما عاناه من قبضة أمنية عطّلت حقوقه السياسية والمدنية، ما يجعل إعادة بناء الثقة بين المجتمع ومؤسسات الحكم مشروطة بتغيير جوهري في شكل النظام.

ويؤكد، أن السنوات الأربع عشرة الماضية، بما شهدته من تشظٍ وانقسامات واختلالات داخلية وتراجع في التماسك المجتمعي، تفرض إعادة لملمة الجراح عبر تبني شكل حكم جديد يتجاوز النموذج المركزي الذي حكم سوريا لعقود، وأن المواطن السوري بات يحمل ذهنية ناقمة على مفهوم الدولة والسلطة، نتيجة ما عاناه من قبضة أمنية عطّلت حقوقه السياسية والمدنية، ما يجعل إعادة بناء الثقة بين المجتمع ومؤسسات الحكم مشروطة بتغيير جوهري في شكل النظام.

وغابت عن المجتمع مفاهيم أساسية مرتبطة بالسياسة والحكم، من بينها اللامركزية والفيدرالية، اللتان يُنظر إليهما عند كثيرين خطأً كأشكال من التقسيم، رغم أنهما مطبقتان في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة وألمانيا وسويسرا وروسيا وغيرها، وفق ما يذكره الخطيب.

ويشير الخطيب إلى أن تشويه هذه المفاهيم لم يكن أمراً عرضياً، بل كان نتيجة مباشرة لحقبة حكم البعث التي تموضعت كـ«حاكم مطلق» للدولة والمجتمع، واحتكرت السياسة والقرار، واليوم مع سقوط النظام وبدء مرحلة انتقالية جديدة، تحتاج البلاد تحتاج إلى «ضخ سياسي واسع» يعيد للحياة السياسية معناها، خاصة في ظل طرح اللامركزية من قبل الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا وقوات سوريا الديمقراطية، إلى جانب مطالب متزايدة من مكونات عدة بالانتقال إلى حكم لا مركزي يمكّن المناطق من إدارة مواردها ومقدراتها والمشاركة الفعلية في إدارة شؤونها.

ويرى الخطيب أن اللامركزية يمكن أن تفتح آفاقاً لممارسة سياسية جديدة وحقيقية، وتضمن مشاركة جميع المكونات والفئات الاجتماعية في رسم السياسات العامة وإدارة مقدرات الدولة، بعيداً عن إعادة إنتاج النظام المركزي السابق بأشخاص أو أسماء مختلفة، وأن جوهر المشكلة في سوريا لم يكن في الأشخاص الذين تعاقبوا على الرئاسة، بل في طبيعة النظام المتسلط الذي حكم البلاد لعقود، وحافظ على مركزية مفرطة في القرار والثروة.

ويشير الناطق باسم حزب سوريا المستقبل إلى أن العقبة الأساسية أمام تطبيق اللامركزية اليوم تتمثل في غياب بيئة سياسية سليمة، إذ لا يوجد حتى الآن قانون للأحزاب أو إطار منظم للعمل السياسي، رغم مرور سنة على سقوط النظام، ويعتبر أن إصدار قوانين واضحة تنظم العمل السياسي وتكفل مشاركة جميع الأحزاب، من شأنه أن يساعد في رفع مستوى الوعي المجتمعي وتنظيم المفاهيم السياسية، بما يمهّد للانتقال من نموذج العمل السياسي البعثي القديم إلى نموذج جديد يضمن تعددية حقيقية ومشاركة واسعة.

وفي هذا الإطار، يؤكد الخطيب ضرورة تضمين الدستور مواد واضحة تكفل حقوق جميع المكونات، بما في ذلك الحقوق الثقافية واللغوية والمجتمعية، منتقداً الإعلان الدستوري الحالي الذي يرى أنه يفتقر إلى الموضوعية وإلى قراءة متوازنة للواقع السوري المتنوع والمعقد، ويشدّد على أن إدراج اللامركزية في الدستور من شأنه أن يسهم في تمكين المناطق والمكونات من إدارة شؤونها، ويساعد في تعزيز الاستقرار بعد سنوات طويلة من الانقسام والصراع.

كما يلفت الخطيب إلى أن البلاد تحتاج اليوم إلى قانون واضح للأحزاب، وإلى ضمان مشاركة سياسية حقيقية، وحماية الحرية السياسية والإعلامية، محذّراً من الأصوات التي تعيد إنتاج خطاب النظام السابق عبر تخوين كل من يخالف سياسات الحكومة الانتقالية. ويعتبر أن بناء سوريا جديدة يتطلب مشاركة جميع المكونات والقوى السياسية في رسم خريطة سياسية جديدة تعيد البلاد إلى موقعها الجيوسياسي الطبيعي ودورها الإقليمي، بدلاً من حصر القرار في دائرة ضيقة.

ويشير إلى أن غياب القوانين والشفافية، وعدم التزام الحكومة الانتقالية بتطبيق الاتفاقيات، وفي مقدمتها اتفاق العاشر من الشهر، إلى جانب غياب تعديلات دستورية جوهرية تكفل حقوق المكونات والمناطق، يشكل عقبات كبيرة أمام أي مسار مستقر، ويرى أن العدالة الانتقالية باتت ضرورة ملحّة، محذراً من أن تجاهلها، كما حدث في السابق، يترك آثاراً سلبية عميقة، ظهرت ملامحها في الأحداث التي شهدتها مناطق كالسويداء والساحل وحمص وغيرها.

ويختتم إياد الخطيب حديثه بالتأكيد على أن ضمان المشاركة السياسية والحرية الحقيقية للأحزاب والمكونات، إلى جانب حماية الإعلام وإتاحة العمل السياسي للجميع، يشكّل ركائز أساسية لإعادة بناء سوريا على أسس ديمقراطية، ويرى أن الانتقال نحو مرحلة أكثر استقراراً وعدلاً يمرّ حتماً عبر تبني اللامركزية كخيار وطني جامع، يؤسس لعقد اجتماعي جديد يقوم على الحرية والمواطنة والعدالة والمشاركة، ويمنح السوريين فرصة حقيقية لصياغة مستقبلهم بأيديهم.

الحرس الوطني يكشف تفاصيل أحداث السويداء.. ويحيل المتورطين إلى القضاء

شهدت السويداء حالة من التوتر الشديد بعد كشف مخطط يهدف إلى ضرب الأمن والاستقرار بالمحافظة، واعتقال خلية كانت تخطط لتنفيذه، حسب بيان الحرس الوطني.

وتباينت المواقف حول ما جرى، حيث حذر بعض المدونين من أن هذه المزاعم تستهدف جر الدولة السورية إلى التدخل لإنهاء تلك الأفعال والانتهاكات، ودعوا الدولة إلى التدخل الفوري لوضع حد لهذه الجرائم، ومنع استخدام الطائفة الدرزية ورقة سياسية في الصراع.

وفي المقابل، انتشرت روايات متعددة مؤيدة لموقف الحرس الوطني على مواقع التواصل الاجتماعي، وقال أحد المدونين «لندركوا يا أهلنا في السويداء خطورة ما كنا مقدمين عليه، يكفيكم أن تعرفوا إن ساعات قليلة فقط فصلت بين بدء الانقلاب في السويداء المعد له ليتحول إلى اقتتال داخلي يشرعن تدخّل حكومة الشرع تحت بند فض النزاع، وبين تحرك الحرس الوطني لاعتقال المتآمرين». وقبل الموعد الذي كان مقرراً لتنفيذ المخطط، تم اختراق أبرز صفحة إخبارية بالمحافظة، وهي السويداء ٢٤، وإقصاء رئيس تحريرها وفريق العمل فيها.

وكان بيان الحرس الوطني بالسويداء قد نوه إلى أنه تم اختراق صفحات إخبارية محلية واسعة الانتشار لبث الأخبار الكاذبة وزرع الروح الانهزامية.

اختراق الصفحة ومنشوراتها

قالت الصفحة «انتهيت عقود الأستاذ ريان معروف وفريقه المتميز الذي رافقنا في تغطية الأخبار طوال هذه الفترة، ولم يتم تجديدها، مما يعني أنهم لم يعودوا جزءاً من الفريق الحالي».

بينما كتب معروف في صفحة محلية أخرى «فقدنا بشكل مفاجئ كل صلاحيات الوصول إلى الصفحة أو النشر او الرد على الرسائل».

وفي أول منشور لها بإدارتها الجديدة، كتبت الصفحة مقالاً تحريضياً زعمت فيه أن سيارة تابعة للحرس الوطني «ألقت جثة أمام بوابة المشفى الوطني، وتبيّن أنها تعود للشيخ رائد المتني، الذي اعتقل من قبل عناصر الحرس، وظهرت على الجثة آثار تعذيب شديدة وكانت لحيته وشاربه محلوقين بالكامل».

وأضافت «وفي مساء اليوم التالي، ألقت سيارة مشابهة تابعة للجهاز نفسه جثة ثانية أمام المشفى الوطني، تبيّن أنها للشاب ماهر فلحوط الذي اعتقل مع الشيخ المتني في اليوم ذاته.

وزعمت أن أهل الشيخ قاموا بدفنه دون مراسم تشييع رسمية، وسط حالة غضب شعبي عارمة اجتاحت وسائل التواصل الاجتماعي إثر انتشار خبر مقتله تحت التعذيب.

في حين ذكر بيان الحرس الوطني أن «تقارير الطب الشرعي أثبتت أن وفاة الشيخ رائد المتني ناجمة عن تناوله لجرعة كبيرة من دوائه المخصص لارتفاع ضغط الدم، بينما توفي ماهر فلحوط إثر نوبة قلبية، ولا علاقة لوفاتهما بظروف التوقيف.

بيان الحرس الوطني

كشفت قيادة قوات الحرس الوطني تفاصيل الأحداث التي حصلت في مدينة السويداء، واعتقال خلية كانت تخطط لتنفيذ مخطط لضرب الأمن والاستقرار، ينتهي بهجوم مسلح على المدينة وارتكاب مجازر بحق أهلها.

وأصدرت بياناً حول تطورات الأحداث، ومحاولات بث الأخبار الكاذبة وزرع الروح الانهزامية في السويداء.

وجاء في البيان «في ظل سعي الحكومة الانتقالية لإخضاع أهل الجبل عبر شتى أنواع السبل، قامت بتجنيد عملاء في الداخل مقابل مكاسب شخصية وأموال ملطخة بدماء الأبرياء».

وأكد البيان أن الهدف من التجنيد كان «تنفيذ سلسلة من التفجيرات الإرهابية في أماكن عامة وحيوية، منها الأسواق الرئيسة والمباني الرسمية، ودور العبادة من كنائس وجوامع ومجالس، بغية نشر الذعر والفوضى وتأليب الرأي العام واغتيال رموز دينية وشخصيات رسمية بوسائل متعددة، بالتزامن مع هجوم مباغت من المحورين الشمالي والغربي لاختراق خطوط الدفاع في نقاط التماس وصولاً إلى ارتكاب المجازر بحق الأهالي».

وأشار البيان إلى أنه «تم القبض على مجموعة من المتورطين بعد الحصول على معلومات مؤكدة، وأن التحقيقات أثبتت بالاعترافات والأدلة أن الحكومة الانتقالية عملت على تشكيل نواة أولى من هؤلاء العملاء لتوسيع دائرة التجنيد لاحقاً».

وتمت إحالة المتورطين إلى القضاء المختص مرفقين بالأدلة الواضحة من تسجيلات صوتية، وخرائط انتشار القوات ومخططات حقول الألغام، ومراسلات مع قادة في الحكومة الانتقالية، ويجري العمل على استكمال التحقيقات، وعرض التفاصيل كاملة بعد انتهائها، حرصاً على سرية العملية.

وتوجهت قيادة الحرس الوطني بالشكر لأهل الجبل «على تعاونهم الصادق لإنجاح مهمتها ووعيهم لحجم المؤامرة».

الذكاء الاصطناعي يرفع كفاءة كشف تشوّهات قلب الأجنّة بنسبة قياسية.. خطوة قد تغيّر مستقبل طب الأمومة والجنين

في إنجاز علمي جديد قد يعيد تشكيل مسار تشخيص أمراض الجنين قبل الولادة، كشفت دراسة طبية حديثة أن الاعتماد على برامج الذكاء الاصطناعي في تحليل صور الموجات فوق الصوتية للأجنّة يرفع دقة رصد تشوّهات القلب الخلقية إلى مستويات أعلى بكثير مقارنة بالطرق التقليدية التي يجريها الأطباء يدويًا.

الدراسة، التي اعتمدت تقنية طورتها شركة BrightHeart المتخصصة في الحلول الطبية الرقمية، شملت تحليل ٢٠٠ فحص بالموجات فوق الصوتية خلال الثلث الثاني من الحمل لنساء خضعن لمتابعة طبية في ١١ مركزًا في بلدين مختلفين. وضمّت العيّنات ١٠٠ فحص احتوى على مؤشرات أولية قد تدل على مشكلة قلبية محتملة لدى الجنين.

ولتحقيق أقصى درجات الحياد، أجرى ١٤ طبيبًا متخصصًا — نصفهم في أمراض النساء والتوليد والنصف الآخر في حالات الحمل عالية الخطورة — مراجعة الفحوص مرتين: الأولى بشكل تقليدي ودون أي مساعدة تقنية، والثانية باستخدام أداة الذكاء الاصطناعي.

قفزة واضحة في نسبة الكشف.. وزمن التشخيص ينخفض

أظهرت النتائج ارتفاع معدل الرصد من ٨٢٪ إلى أكثر من ٩٧٪ عند الاستعانة بالذكاء الاصطناعي. كما انخفض وقت القراءة بنسبة ١٨٪، وازدادت ثقة الأطباء في التشخيص بنسبة وصلت إلى ١٩٪. وتبرز هذه الأرقام أهمية التقنية في دعم الأطباء، لا كبديل لهم، بل كـ«مساعد تشخيصي ذكي» يقلّل هامش الخطأ ويرفع احتمالات الاكتشاف المبكر.

وقال الدكتور أندريه ريبارير من كلية إيكان للطب في مستشفى ماونت سيناي، تعليقًا على النتائج:

«هذه الدراسة يجب أن تكون محفّزًا لمزيد من الأبحاث حول قدرة أنظمة الذكاء الاصطناعي على تحسين رصد العيوب الخَلقية في القلب وتقليل التفاوت في جودة التشخيص حول العالم.

وأضاف مؤكّدًا: «مستقبل التصوير قبل الولادة يبدو مشرقًا للغاية عندما تُستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي إلى جانب خبرة الطبيب وليس بديلًا عنها».

لماذا يعتبر كشف عيوب القلب مبكرًا مسألة حاسمة؟

تبدأ رحلة تشكّل قلب الجنين مبكرًا جدًا، إذ يبدأ بالخفقان بعد حوالي ٢٢ يومًا من الحمل، ويتحوّل من أنبوب بسيط إلى قلب بأربع حجرات في الأسبوع التاسع تقريبًا. خلال هذه المرحلة الحساسة قد تتطور التشوّهات الخَلقية إذا لم يحدث الانقسام أو الالتفاف بالشكل الطبيعي.

وتعد عيوب القلب الخَلقية من أكثر العيوب شيوعًا في الأجنة حديثي الولادة على مستوى العالم، وتتراوح خطورتها بين اضطرابات بسيطة في النبض يمكن علاجها بسهولة، وصولًا إلى عيوب معقدة تتطلب تدخّلًا جراحيًا مباشرًا عقب الولادة.

لذلك فإن قدرة الأطباء على اكتشاف الخلل مبكرًا لا تمنح فرصة للتدخل فقط، بل تتيح تحضير خطة ولادة آمنة وتجهيز غرفة العمليات وفريق جراحة القلب مسبقًا عند الضرورة — وهو فارق قد يعني إنقاذ حياة طفل لم يولد بعد.

ليس فقط للأجنّة.. الذكاء الاصطناعي يثبت تفوقه في مراقبة إيقاع القلب عند البالغين أيضًا

وفي سياق متصل، أشارت دراسة أخرى منشورة في مجلة نيتشر ميديسن إلى أنّ الذكاء الاصطناعي يقدم أداءً أفضل من الخبراء البشريين في تحليل مخططات القلب الطبولة الأمد. فقد ثبت أن الفنيين لم يتمكنوا من رصد حالات الخطر في ٤،٤٪ من المرضى، مقابل ٠،٣٪ فقط عند تحليلها بواسطة الذكاء الاصطناعي.

كما تمكن النظام الذكي من استبعاد عدم انتظام ضربات القلب الخطير بنسبة ٩٩،٩٪ عند تسجيل بيانات لمدة ١٤ يومًا، وهو ما وصفته الباحثة ليندا جونسون من جامعة لوند بأنه قد يحل جزءًا كبيرًا من أزمة نقص الكوادر الطبية المتخصصة حول العالم.

تكنولوجيا قابلة للتعميم.. والشرق الأوسط قد يكون مستفيدًا بارزًا

التقنيات الجديدة لا تحتاج أجهزة معقدة أو مختبرات متقدمة، بل يمكن دمجها مع أجهزة التصوير فوق الصوتية الموجودة أصلًا في المستشفيات. وهذا يعني أن مراكز ذات موارد محدودة — ومنها شريحة من المؤسسات في الشرق الأوسط وخصوصًا سوريا — يمكن أن تستفيد منها لتقليل فجوة التشخيص مع المراكز المتقدمة.

ويرى خبراء أن تبني هذه الأنظمة قد يخفض معدلات الإحالة المتأخرة ويمنع حالات فقدان الأجنة الناتجة عن اكتشاف تشوّهات في وقت متأخر بعد الولادة.

مستقبل طب الأمومة يدخل مرحلة جديدة

تؤكد هذه النتائج أن دخول الذكاء الاصطناعي في غرف التشخيص لم يعد تفكيرًا مستقبليًا بل واقعًا يتوسع سريعًا. وإذا ما تكاملت خبرة الطبيب مع تحليل الخوارزميات، فقد تتحول عملية مراقبة الجنين من قراءة تعتمد فقط على خبرة بشرية إلى قراءة مزدوجة تعتمد على عين طبيب وعين إلكترونية لا تتعب ولا تغفل التفاصيل الدقيقة.

ختامًا، يبدو أن السنوات القادمة ستشهد ثورة في تشخيص أمراض القلب قبل الولادة، وربما يصبح فحص الموجات فوق الصوتية المدعوم بالذكاء الاصطناعي معيارًا طبيًا في معظم مستشفيات العالم. خطوة جديدة تعزز الأمل لكل أم تنتظر طفلها، ولكل طبيب يسعى لتشخيص أدق، وربما لإنقاذ حياة صغيرة قبل أن تبدأ.

مشروبات شديدة السخونة في دائرة الخطر... دراسات تربط الشاي والقهوة الساخنة بسرطان المريء

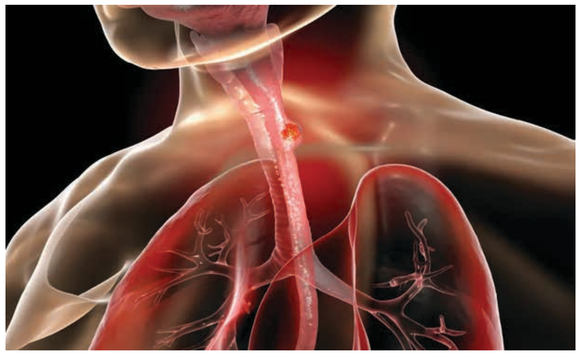

يحذر باحثون من أن عادة شرب المشروبات شديدة السخونة، المنتشرة بشكل واسع في المجتمعات العربية والعالمية، قد تحمل مخاطر صحية غير محسوبة، أبرزها زيادة احتمالات الإصابة بسرطان المريء مع تكرار التعرض للحرارة العالية لفترات طويلة. ويأتي هذا التحذير استنادًا إلى سلسلة من الدراسات العلمية الحديثة التي تناولت العلاقة بين درجة حرارة المشروبات الساخنة وتأثيرها المباشر على بطانة المريء وأجهزة الجسم.

فقد صنفت الهيئة الدولية لأبحاث السرطان المشروبات التي تتجاوز درجة حرارتها ٦٥ درجة مئوية بأنها "على الأرجح من مسببات السرطان" لدى البشر، وهي ذات الفئة التي تضم ملوثات بيئية مثل دخان حرق الأخشاب والإفراط في تناول اللحوم الحمراء. وتؤكد الهيئة أن الخطر مرتبط بالحرارة المرتفعة وليس بنوع المشروب نفسه، ما يعني أن القهوة أو الشاي بحد ذاتها لا تكون ضارة، ما لم تُتناول بدرجات حرارة عالية بشكل متكرر.

وفي دراسة حديثة واسعة شملت نحو نصف مليون شخص في بريطانيا، تبيّن أن تناول المشروبات شديدة السخونة بصفة يومية يزيد احتمالات الإصابة بسرطان المريء بدرجات ملحوظة. وأظهرت النتائج أن الأشخاص الذين يشربون ثمانية أكواب أو أكثر يوميًا من الشاي أو القهوة الساخنة جدًا ترتفع لديهم فرص الإصابة بسرطان المريء بنحو ستة أضعاف مقارنة بغيرهم ممن يتناولون المشروبات بدرجات حرارة معتدلة أو أقل.

وخلصت الدراسة المنشورة على موقع "ميديكال إكسبريس" إلى أن المشروبات شديدة السخونة تسبب تلفًا مباشرًا في الخلايا المبطّنة للمريء، ما يُضعف قدرتها على مقاومة الارتجاعات الحمضية القادمة من المعدة. ومع مرور الوقت وتكرار الضرر، قد تتعرض الخلايا لتغيرات تزيد من فرص تحولها إلى خلايا سرطانية. وذكر الباحثون أن رشفة واحدة مقدارها ٢٠ ملليلتراً من مشروب ساخن كالقهوة قادرة على رفع درجة حرارة المريء الداخلية بما يزيد على ١٢ درجة مئوية خلال لحظات، وإذا ما تكررت هذه العملية يوميًا على مدى سنوات، يصبح احتمال الأذى التراكمي مرتفعًا.

وفي سياق متصل، كشفت دراسة أمريكية حول السلوك الاستهلاكي للمشروبات الساخنة أن درجة الحرارة المثالية للقهوة أو الشاي بغرض الاستمتاع بالمذاق دون الإضرار بالمريء يُفضل ألا تتجاوز ٥٧،٨ درجة مئوية. وأوصى الباحثون بضرورة ترك المشروب ليبضع دقائق بعد سكبه، حيث تنخفض حرارته بمعدل يتراوح بين ١٠ و١٥ درجة خلال خمس دقائق فقط، وهي مدة قصيرة لكنها كافية لتقليل خطر الحرق الحراري داخل الجهاز الهضمي.

ويؤكد خبراء الصحة أن المشكلة لا تكمن في تناول المشروبات الساخنة بحد ذاتها، بل في طريقة تناولها وسرعة شربها ودرجة حرارتها عند الاستهلاك. إذ لا يزال الشاي والقهوة جزءًا من الحياة اليومية لملايين الأشخاص، لكن الخطر يظهر حين تُستهلك بدرجات حرارة مرتفعة للغاية وبشكل متكرر، خاصة في المجتمعات التي تعتبر شرب المشروبات «من على النار» عادة اجتماعية.

ويشير الأطباء إلى أن تعديل بسيط في السلوك اليومي — كالانتظار دقائق قليلة قبل الشرب وتجنب ابتلاع المشروب دفعة واحدة — يُعد خطوة فعالة للوقاية، وقد يسهم في خفض معدلات الإصابة بسرطان المريء على المدى الطويل. كما يوصون بزيادة الوعي المجتمعي حول مخاطر الحرارة المرتفعة للمشروبات، سواء عبر البرامج الصحية أو مواد التثقيف في المدارس والإعلام.

وفي المحصلة، فإن ما يحدد مستوى الأمان ليس نوع الشراب وإنما حرارته. القهوة والشاي قد يظلان صديقين يوميين للمستهلك، لكنهما يصبحان خطرين عند تناولهما بدرجات حرارة تفوق قدرة أنسجة المريء على التحمل. ومع تزايد الأدلة العلمية، تبرز الحاجة إلى ترسيخ ثقافة استهلاك «مشروبات دافئة لا ملتهبة»، حفاظًا على الصحة ومنعًا لمضاعفات يمكن تجنبها ببساطة شديدة.

نجم الحريّة في الثمانينيات... فائز خسروف ومسيرة كروية حافلة بالإنجاز والوفاء

يعدّ فائز خسروف أحد أبرز نجوم نادي الحريّة في ثمانينيات القرن الماضي، ومن خريجي مدرسة النادي التي خرّجت العديد من اللاعبين المتميزين الذين رفدوا المنتخب الوطني بشكل متواصل.

واشتهر كمهاجم بارع يجيد اختيار المواقع المناسبة داخل منطقة الجزاء ويملك حساً تهديفياً عالياً، وتميّز بالهدوء والثقة والأخلاق الرفيعة داخل الملعب وخارجه، ما جعله محبوباً من الجماهير وزملائه، وواحداً من أكثر اللاعبين وفاءً خلال مسيرته مع النادي.

ولد خسروف في حلب عام ١٩٦٢، وبدأ شغفه بكرة القدم مبكراً في حارته وبين أبناء الحي، قبل أن ينضم عام ١٩٧٤ إلى فريق أشبال نادي الحريّة ويشارك في دوري الفئات العمرية، في فترة كان فيها النادي من أبرز المهتمين بتطوير المواهب، ومنافساً دائماً على الصدارة في الدوري السوري إلى جانب الاتحاد والكرامة وحطين، وبعد تألقه مع الأشبال تدرج إلى فئة الناشئين، ولعب عدة مواسم في الدوري.

وبفضل مستواه اللافت، تم ترفيعه إلى فئة الرجال عام ١٩٧٨، حيث كانت أولى مبارياته في دوري الدرجة الأولى أمام نادي الفتوة التي انتهت بخسارة الحريّة بثلاثة أهداف مقابل هدفين.

لكن الفريق عوّض سريعاً بفوز مهم في المباراة التالية على نادي الاتحاد بهدفين مقابل هدف، سجل خسروف أحدهما، وساهم في الثاني حين احتسب الحكم ركلة جزاء نتيجة عرقلته داخل منطقة الجزاء، ترجمها زميله محمد نسريني إلى هدف.

ولعب خسروف خلال مسيرته لعدد من الأندية، أبرزها نادي الجيش في مطلع الثمانينيات حيث شارك معه لعدة مواسم، إضافة إلى نادي تشرين في موسم ١٩٨٨–١٩٨٩.

ومثّل منتخب حلب الذي ضم في تلك الفترة نخبة من أبرز نجوم الكرة السورية، منهم ياسين طراب ومروان شريفة وعبد الرحمن كاتبة ومحمود سلطان وجورج نصري وأحمد وتد ومأمون مهندس.

أما على الصعيد الدولي، فقد استُدعي أولاً لمنتخب الشباب وشارك في العديد من مباريات التصفيات المؤهلة لكأس العالم والبطولات العربية والقارية، قبل أن تتم دعوته لمنتخب الرجال، خصوصاً عندما تم اختيار نادي الجيش لتمثيل المنتخب الوطني في الدورة الدولية باليابان عام ١٩٨٣، إضافة إلى مشاركته في مباريات ودية وتصفيات كأس آسيا والدورات العربية والأولمبية.

وحصد خسروف عدداً من الإنجازات خلال مسيرته، أبرزها حصوله على المركز الثالث في قائمة هدافي الدوري السوري لموسم ١٩٨١ بعد تسجيله عشرة أهداف، كما كان ضمن فريق الحريّة الذي أحرز المركز الثاني في دوري الدرجة الأولى موسم ١٩٨٠–١٩٨١.

وتبقى إحدى أجمل مباريات فائز خسروف تلك التي خاضها أمام الاتحاد في موسم ١٩٨٤ وانتهت بالتعادل بهدف لمثله، وكان صاحب هدف الحريّة فيها.

ورغم موهبته ومسيرته المتصاعدة، أعلن خسروف اعتزاله مبكراً في سن السابعة والعشرين بسبب سفره إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وكان آخر ارتباط له بكرة القدم افتتاحه أكاديمية لتعليم الأطفال في مدينة اللاذقية عام ١٩٩٠.

وخلال مشواره الرياضي، عاصر ثلاثة أجيال من لاعبي الحريّة، من أبرزهم في الجيل الأول أحمد قدور والراحل عبد الفتاح حوّا ومحمد نسريني ومأمون مهندس وفؤاد عارف، وفي الجيل الثاني رضوان الشيخ حسن وليد بيطار ومحمد الحلو ومحمد دهمان ومروان مدراتي وأحمد مصلح وهيثم مؤقت وعبد الله حريري، وفي الجيل الثالث عبد اللطيف الحلو وعلي الشيخ ديب وإبراهيم الإمام وجوزيف ليوس وليد الناصر.

ماذا تعرف عن تفاصيل قرعة كأس العالم ٢٠٢٦؟

تنطلق قرعة نهائيات كأس العالم ٢٠٢٦ يوم الجمعة في العاصمة الأميركية واشنطن، وسط ترقب واسع لمسار المنتخبات الـ٤٨ المشاركة في النسخة الأكبر بتاريخ البطولة. ومع وجود إنجلترا ضمن منتخبات التصنيف الأول، وعودة اسكوتلندا إلى المونديال للمرة الأولى منذ ١٩٩٨، تتجه الأنظار إلى الاحتمالات التي قد تفرضها القرعة.

ورغم إمكانية وقوع إنجلترا أمام اسكوتلندا في مجموعة واحدة، فإن هذا السيناريو يُلغى فور سحب منتخب أوروبي من المستوى الثاني، نظراً لعدم السماح بوجود أكثر من فريقين من أوروبا في المجموعة نفسها.

وبحسب تقرير تحليلي نشرته «التلغراف» البريطانية، سيتجنّب المنتخب الإنجليزي مواجهة إسبانيا والأرجنتين وفرنسا حتى الدور نصف النهائي على الأقل، بفضل نظام قرعة جديد يشبه ما يحدث في بطولات التنس، ويهدف إلى إبعاد أقوى المنتخبات عن بعضها في المراحل المبكرة.

أما المنتخبات الطامحة لانتزاع بطاقة عبر الملحق - مثل أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا ويلز - فتوجد في المستوى الرابع، مع صراع بين أيرلندا الشمالية ويلز على مقعد واحد.

متى تُقام قرعة كأس العالم ٢٠٢٦؟

تُقام القرعة في العاصمة الأميركية واشنطن يوم ٥ ديسمبر (كانون الأول)، وتبدأ في الساعة الخامسة مساءً بتوقيت بريطانيا (الثامنة مساءً بتوقيت السعودية).

وستُقام في مركز «كينيدي»، بحضور دونالد ترمب.

كيف يمكن متابعة القرعة؟

سيتم بث القرعة مباشرة عبر موقع «فيفا» وقناتها في «يوتيوب»، إضافة إلى نقلها على قناة «بي بي سي» ومنصتها «بي بي سي آي بلاير» وشبكات تلفزيونية معروفة في كل قارة.

شرح نظام القرعة

سيُجرى سحب المنتخبات الـ٤٨ - المكوّنة من ٤٥ منتخباً متأهلاً إلى جانب الدول الثلاث المضيفة - على ١٢ مجموعة تضم كل منها أربعة منتخبات.

وستكون القرعة «مُصنَّفة»، حيث تُقسَّم المنتخبات إلى أربعة مستويات (أوعية). يضم المستوى الأول الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، إضافة إلى أفضل تسعة منتخبات في تصنيف «فيفا» العالمي.

أوروبا هي القارة الوحيدة التي تقدّم أكثر من عدد المجموعات (١٦ منتخباً)، لكن لا يجوز أن تضم المجموعة الواحدة أكثر من منتخبين أوروبيين. أما بقية الاتحادات القارية فسيقتصر عدد ممثليها على منتخب واحد في كل مجموعة.

ويتوقع أن تستغرق القرعة ما بين ٤٥ و٥٠ دقيقة. وسيُوفَّر جزء معتبر من الوقت بفضل تثبيت مواقع المنتخبات داخل المجموعات مسبقاً بحسب المستوى، بدلاً من سحب موقع كل منتخب داخل المجموعة كما كان يحدث في السابق.

لن يُستبعد منتخبا هايتي وإيران عمداً من اللعب في الولايات المتحدة، رغم أن جماهير البلدين ما زالت خاضعة لقيود السفر إلى الأراضي الأميركية.

ولتقليل أعباء التنقل على المنتخبات والجماهير، قُسّمت الدول المضيفة الثلاث إلى مناطق شرقية ووسطى وغربية، بحيث تتمركز المنتخبات في إحدى هذه المناطق خلال دور المجموعات.

وسيُعلَن عن مواعيد انطلاق المباريات وتوزيعها على الملاعب في ٦ ديسمبر.

أيرلندا وويلز وأيرلندا الشمالية في الملحق... ماذا سيحدث الآن؟

تعرف منتخبات ويلز وأيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا الآن منافسيها في ملحق التأهل إلى كأس العالم.

ففي مباريات مارس (آذار) المقبل، سيلتقي منتخب المدرب كريغ بيلامي مع البوسنة والهرسك في نصف نهائي ملحق يقام من مباراة واحدة، وقد يواجه الفائز منهما على أرضه أحد منتخبَيْ إيطاليا (حاملة اللقب أربع مرات) أو أيرلندا الشمالية في النهائي.

حجزت ويلز مقعدها في الملحق بعدما أنهت التصفيات في المركز الثاني خلف بلجيكا في المجموعة العاشرة، وستلعب على أرضها في نصف النهائي وكذلك في النهائي إن وصلت إليه.

أما أيرلندا الشمالية التي تأهلت للملحق عبر دوري الأمم الأوروبية، فستلعب مباراة صعبة خارج أرضها أمام إيطاليا في نصف النهائي.

في المقابل، ستواجه جمهورية أيرلندا التي تفوقت على المجر لتحجز مكانها منتخب التشيك خارج ملعبها في نصف النهائي، على أن يستضيف الفائز مقدونيا الشمالية أو الدنمارك في النهائي.

وسيشارك ١٦ منتخباً أوروبياً في الملحق للمنافسة على أربع بطاقات مؤهلة إلى النهائيات. وستحتاج المنتخبات إلى الفوز في مباراتين إقصائيتين للتأهل.

متى تُلعب مباريات الملحق؟

تُقام مباريات الملحق خلال التوقف الدولي في شهر مارس. وتنطلق مباريات نصف النهائيات الأوروبية في ٢٦ من الشهر نفسه، على أن تُلعب المباريات النهائية الأربع بعد خمسة أيام.

أما المنتخبات الخاسرة في نصف النهائي فستخوض مباريات ودية فيما بينها في أيام إقامة النهائيات، وهو ما يوصف بسخرية بأنه «فكرة عديمة الجدوى إلى حد بعيد».

لم تُحدَّد بعد المواعيد الدقيقة لملحق ما بين القارات، لكن المكسيك ستكون الدولة المستضيفة لكامل هذا الجزء من التصفيات.

متى يُقام كأس العالم؟

تنطلق المباراة الافتتاحية في ١١ يونيو (حزيران) المقبل، عندما يخوض منتخب المكسيك أولى مبارياته على ملعب «أزتيكا» الأسطوري، الذي سيصبح أول ملعب في التاريخ يستضيف ثلاث مباريات افتتاح في كأس العالم.

أما المباراة النهائية وهي رقم ١٠٤ في البطولة فستقام في ملعب «ميتلايف» بولاية نيوجيرسي في ١٩ يوليو (تموز).

ما نظام البطولة؟

ارتفع عدد المنتخبات المشاركة من ٣٢ إلى ٤٨، ما يعني إضافة دور إقصائي جديد (دور الـ٣٢) بعد انتهاء المجموعات، وبات على المنتخب الذي يريد التتويج باللقب أن يخوض ثماني مباريات بدلاً من سبع.

يتأهل أول وثاني كل مجموعة من المجموعات الـ١٢ مباشرة إلى الأدوار الإقصائية، وينضم إليها أفضل ثمانية منتخبات تحتل المركز الثالث. يتم ترتيب المنتخبات وفقاً لعدد النقاط، ثم فارق الأهداف، ثم الأهداف المسجّلة. وإذا استمر التعادل، فيُحتسب السجل الانضباطي (البطاقات)، وفي النهاية يُرجَّح المنتخب صاحب التصنيف العالمي الأفضل.

وبخلاف إضافة دور جديد، يبقى شكل البطولة تقليدياً: ثلاث مباريات في دور المجموعات، تليها أدوار خروج المغلوب من مباراة واحدة مع امتداد اللقاء إلى الوقت الإضافي ثم ركلات الترجيح إذا لزم الأمر.

ما الملحق بين القارات؟

إذا جُمع عدد المنتخبات المتأهلة مباشرة، بما في ذلك الدول المضيفة الثلاث والمتأهلون عبر الملحق الأوروبي، فيصل العدد إلى ٤٦ منتخباً فقط. يُمنح المقعدان المتبقيان من خلال ملحق بين القارات.

باستثناء أوروبا، يقدّم كل اتحاد قاري منتخباً واحداً للمشاركة في هذا الملحق، بينما يقدّم اتحاد كونكاكاف (المنطقة المضيفة) منتخبين. وبذلك يتنافس ستة منتخبات على بطاقتين.

يُصنَّف المنتخبان الأعلى في تصنيف «فيفا» مباشرة في «نهائيين» منفصلين، بينما تخوض المنتخبات الأربعة الأخرى مباراتي نصف نهائي، يلتقي الفائزان فيهما مع المنتخبين المصنَّفين على بطاقة التأهل إلى كأس العالم.

باحث سياسي: ما تحتاجه سوريا اليوم هو الحوار وليس لغة السلاح

حاوره/ مجد محمد

إن مرور عام على سقوط النظام في سوريا يشكل مرحلة حاسمة في تاريخ البلاد، حيث تبرز أهمية الحوار الوطني كطريق وحيد للخروج من الأزمات المتراكمة، ففي وقت ما زالت فيه البلاد تتعافى من جراح الحرب والصراع، يبقى الأمل في بناء سوريا جديدة ينبع من الإرادة المشتركة لجميع أبنائها، الحوار بعيدًا عن لغة السلاح ليس فقط ممكنًا، بل هو الحل الوحيد لضمان مستقبل مشترك يعيد الاستقرار والعدالة لسوريا بأسرها، الأمل في بناء سوريا جديدة لا يزال قائمًا، والشعب السوري هو من سيقرر كيف ستكون هذه المرحلة المقبلة.

فبعد مرور عام على سقوط النظام، تتجدد الأسئلة حول المستقبل السوري وكيفية بناء دولة جديدة تقوم على أسس من التفاهم والعدالة، في هذا الحوار الذي قامت به صحيفتنا، نناقش مع صفقان درويش المختص في الشأن السياسي السوري دور الحوار الوطني في إعادة الاستقرار إلى البلاد، وكيفية تجاوز ماضي العنف والتقسيم، في وقت يمر فيه الشعب السوري بتحديات كبيرة، فإن الحوار بين مختلف المكونات هو السبيل الوحيد لبناء سوريا المستقبل

***كيف ترى الوضع الحالي في سوريا بعد مرور عام على سقوط النظام؟**

مرور عام على سقوط النظام يمكن اعتباره محطة هامة في تاريخ البلاد، لقد شهدت سوريا خلال هذا العام تحولات كبيرة، لكن التحديات التي تواجهها ما زالت ضخمة، فالنظام السابق كان قد خلق واقعًا من الاستبداد والفساد، والآن هناك حاجة ماسة لبناء هيكل سياسي جديد يضمن مشاركة الجميع دون استثناء، لكن في الوقت نفسه، لا يمكننا أن ننكر أن حالة التشرذم والانقسامات بين السوريين ما زالت قائمة، لذلك ما نحتاجه الآن هو حوار شامل بين كل المكونات السورية، من أجل تجاوز الماضي وبناء مستقبل مشترك يتسم بالاستقرار والعدالة

***كيف يمكن تجاوز حالة الاختلاف بين المكونات السورية المختلفة؟**

الاختلاف بين المكونات السورية ليس جديداً، فقد كان هناك تاريخ طويل من التهميش والتمييز من قبل النظام السابق تجاه بعض الفئات والمكونات، لكن الوضع الآن يختلف، حيث أصبح هناك وعي أكبر بضرورة تعزيز التلاحم بين هذه المكونات، الحل يكمن في الاعتراف بتنوع سوريا كقوة وليس كتهديد، وبناء نظام سياسي يضمن تمثيل جميع الفئات الاجتماعية والسياسية، من المعارضة والنظام، وكذلك المكونات الكردية، والعربية، السريانية، وغيرها، لكن الأهم هو أن يكون هناك توافق على قيم الحوار وتحديد الأطر القانونية والسياسية التي تحكمه.

***ما هو دور الشباب في عملية الحوار وبناء مستقبل سوريا؟**

الشباب يمثلون الأمل والمستقبل لسوريا، هم أكثر المجموعات المتأثرة بالأزمة، ولكنهم أيضاً الأكثر قدرة على التغيير، الشباب يجب أن يكونوا جزءاً أساسياً من عملية الحوار وبناء السلام، يجب أن تكون لهم منصات لتبادل الآراء والأفكار، وكذلك فرص للمشاركة الفاعلة في عملية اتخاذ القرار، إذا لم يتم إشراك الشباب في بناء سوريا المستقبل، فإننا نخاطر بإعادة إنتاج نفس السياسات القديمة التي جلبت لنا الأزمة في المقام الأول.

***كيف ترى العلاقة بين المجتمع المدني والحوار السياسي في سوريا؟**

المجتمع المدني هو منبع الإصلاحات الحقيقية، فهو يعكس تطلعات الناس ويعمل على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا يمكن لأي حوار سياسي أن يكون ناجحاً إذا لم يعتمد على مبدأ إشراك المجتمع المدني، يجب أن يكون للمؤسسات المجتمعية دور بارز في المساهمة في بناء بيئة حوارية، من خلال نشر ثقافة الحوار وتعليم مبادئ التعايش السلمي، المجتمع المدني يمكن أن يشكل صلة وصل بين الشعب والسلطات، ويسهم في إيجاد حلول وسط بين الأطراف المتنازعة.

***ما هي التحديات الكبرى التي قد تواجه عملية الحوار في سوريا؟**

التحديات كثيرة، وأكبرها هو فقدان الثقة بين الأطراف المختلفة، هناك أيضًا الخوف من تكرار الأخطاء السابقة، خاصة في حال عدم تطبيق ما يتم التوصل إليه خلال الحوار، إضافة إلى ذلك هناك التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر على إرادة السوريين في الانخراط بعملية الحوار، لكن رغم هذه التحديات، فإن الأمل يبقى موجوداً، والتصميم على تحقيق السلام يجب أن يكون أقوى من أي عقبة.

***هل تعتقد أن هناك إمكانية لإنشاء دستور جديد لسوريا يعكس الواقع الحالي؟**

نعم، من الممكن بناء دستور جديد يعكس الواقع السوري المتنوع، لكن هذا يتطلب مشاركة واسعة من جميع المكونات السياسية والاجتماعية، وكذلك ضمان حقوق الأقليات وضمان فصل السلطات، وأن يكون الدستور مرناً بما يكفي ليواكب التغيرات المستقبلية، الدستور يجب أن يكون نقطة انطلاق لضمان العدالة والمساواة بين جميع المواطنين.

***هل توجد ضمانات حقيقية لتنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه عبر الحوار؟**

الضمانات تتوقف على التزام جميع الأطراف بما تم الاتفاق عليه، وهذا يشمل تطبيق إصلاحات حقيقية على الأرض، وجود أطراف دولية كضامن يمكن أن يكون مفيداً، لكن الأهم هو التزام الأطراف السورية بحسن النية وفتح المجال للمراقبة المستقلة لضمان تنفيذ الاتفاقات.

***ما هي رسالتك للنخب السياسية السورية والمجتمع الدولي في هذا السياق؟**

رسالتي للنخب السياسية السورية هي أن الشعب السوري قد دفع ثمناً باهظاً من الدماء والدمار، وأن الأوان أن نضع المصلحة الوطنية فوق أي حسابات سياسية أو حزبية ضيقة، يجب أن نتذكر أن سوريا ليست ملكًا لأي طرف، بل هي وطن لجميع السوريين بكافة أطيافهم، أما للمجتمع الدولي، فنقول إن الحل في سوريا يجب أن يكون سورياً خالصاً، ونحن بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي في هذا الإطار، ولكن دون فرض أجندات خارجية، يجب على المجتمع الدولي أن يساعد في تسهيل الحوار السوري-السوري ودعمه، ولكن مع احترام السيادة الوطنية والقرار المستقل.

***كيف ترى مستقبل سوريا في حال نجح الحوار الوطني؟**

إذا نجح الحوار الوطني في سوريا، فإننا سنكون أمام فرصة فريدة لبناء دولة جديدة تتسم بالاستقرار والعدالة والمساواة، يمكن لسوريا أن تصبح نموذجًا لدولة متعددة الثقافات تحترم حقوق الإنسان وتحمي الحريات العامة، الحوار الوطني يعني أننا سنمضي نحو بناء مؤسسات قوية وديمقراطية تضمن للمواطنين حقوقهم وتتيح لهم فرصة المشاركة الفاعلة في صناعة القرار، وإذا تحقق ذلك، يمكن لسوريا أن تستعيد مكانتها كدولة ديمقراطية تحتضن جميع مكوناتها في سلام وازدهار.

alsori.net

عام على إسقاط النظام.. سوريات يبحثن عن موقعهن في سوريا

درعا/ رجاء مختار

مرت سنة كاملة على إسقاط النظام السوري في مناطق عدة، ومع مرور هذه الفترة الزمنية، بدأت النساء في سوريا يواجهن تساؤلات حقيقية حول موقعهن في المرحلة الجديدة. فبعد أن كانت الوعود الرسمية والمجتمعية كبيرة بتمكين المرأة وإشراكها في صناعة القرار، تبدو الواقعيات على الأرض مختلفة إلى حدّ كبير، حيث ما زالت المرأة تبحث عن مساحة تليق بتضحياتها الطويلة، وتواجه صعوبات في الوصول إلى حقوقها الأساسية.

في حيّ شعبي بمدينة درعا، تتحدث "هدى"، معلمة في الثلاثينات من عمرها، عن تجربتها خلال العام الماضي. تقول: "بعد التغيير، شعرت أن هناك أملًا حقيقيًا. كنا نسمع عن خطط لدعم المرأة وتمكينها في الوظائف والمجتمع المدني. لكن على الأرض، الأمور لم تتغير كثيرًا. لم تُفتح أمامنا أبواب جديدة كما كنا نتوقع."

هدى تروي أنها حاولت المشاركة في لجنة محلية لإدارة بعض المشاريع الاجتماعية، لكنها واجهت صعوبات كبيرة بسبب رفض بعض القيادات الذكورية أو تجاهلها لمقترحات النساء: "أحيانًا تشعرين بأن وجودك شكلي فقط، وأن القرار الحقيقي ليس بيدك."

قصص مشابهة تنتشر في مناطق سورية مختلفة، لا سيما في درعا والقنيطرة. في قرية قرب خان أرنبة، تقول "أم يوسف"، وهي أم لثلاثة أطفال، إنها اضطرت لتولي مسؤوليات كبيرة بعد أن غادر زوجها المدينة للعمل في الخارج: "أصبح عليّ أن أتصرف في كل شيء، من إدارة المنزل إلى متابعة أمور الدراسة للأطفال. شعرت أنني أصبحت القوة الحقيقية في البيت والمجتمع الصغير من حولي، لكن المجتمع لا يعترف بذلك. لا أحد يسأل عن رأيي في القرارات الكبرى».

تعكس تجربة أم يوسف ما يواجهه كثير من النساء السوريات: أدوار حقيقية في الحياة اليومية، لكن غياب الاعتراف والمشاركة الرسمية يحدّ من تأثيرهن في مراكز القرار.

في إدلب ودمشق، كانت "نور" من بين النساء اللواتي شاركن في تأسيس منظمات مجتمع مدني تهدف إلى دعم الفتيات والشابات: "بعد إسقاط النظام، كان هناك شعور بالحرية، ورغبة في إعادة بناء المجتمع بطريقة أفضل. عملنا على مشاريع تعليمية وصحية، لكن التمويل والاعتراف الرسمي كانا دائمًا عقبتنا».

نور تؤكد أن النساء أثبتن حضورهن بشكل واضح، رغم كل التحديات، لكنها ترى أن الطريق نحو مساواة حقيقية ما زال طويلاً: "نحن موجودات، نعمل ونضحّي، لكن لا زلنا ننتظر أن يرى المجتمع والدولة جهودنا ويمنحنا حقوقنا».

وفي دمشق وريفها، تقول "سارة"، وهي موظفة في إحدى المؤسسات التعليمية: "هناك حديث دائم عن منح المرأة حقوقها، لكن كل ما نراه على الأرض هو شعارات في الورق فقط. حتى في العمل، تجدين الكثير من القيود غير الرسمية التي تحدّ من تحركك وقراراتك».

وتشير سارة إلى أن النساء يواجهن أيضًا ضغوطًا اجتماعية تحاول الحفاظ على أدوار تقليدية، رغم التغيير السياسي: "الجمع بين المجتمع المحافظ والمرحلة الجديدة صعب جدًا. المرأة عالقة بين التغيير النظري والواقع العملي».

رغم هذه الصعوبات، أثبتت النساء السوريات حضورهن في مجالات متعددة خلال العام الماضي، خاصة في درعا والقنيطرة ودمشق. فهناك من شاركن في المشاريع الاقتصادية، وأخريات في الحملات التعليمية والصحية، وأعداد متزايدة من النساء نشطت في المبادرات المجتمعية التي تسعى لدعم العائلات والأطفال، خاصة في المناطق التي تعاني من النزوح أو الدمار. لكن هذه الإنجازات ما زالت غالبًا "محلية" وبدون دعم رسمي قوي، وهو ما يحد من قدرتهن على التأثير السياسي والاجتماعي بشكل أوسع.

تشير تقارير محلية إلى أن المرأة ما زالت تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالتمكين الرسمي، والتعيينات القيادية، والتمثيل في المؤسسات العامة، إضافة إلى اختلاف الوعي المجتمعي حول دورها. بعض الناشطات يؤكدن أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى إصلاحات حقيقية تشمل القوانين والسياسات التي تكفل حقوق المرأة، إلى جانب حملات توعية لتغيير الصورة التقليدية عنها في المجتمع.

تجارب النساء، سواء في المدن الكبرى مثل دمشق أو في محافظات الجنوب كدرعا والقنيطرة، تؤكد أنهن لم يتوقفن عن المحاولة رغم الإحباط أحيانًا. فالأمل ما زال موجودًا، والحاجة إلى مساحة حقيقية لمشاركتها في القرار المجتمعي والسياسي أكبر من أي وقت مضى. تقول هدى من درعا: "نحن نعرف قيمتنا، ونعرف حجم تضحياتنا. لن نتراجع، لكننا بحاجة إلى الاعتراف الرسمي والمجتمعي. فقط حينها ستشعر المرأة السورية بأنها فعلاً جزء من سوريا الجديدة."

ويشير محللون محليون إلى أن مسألة تمكين المرأة ليست مجرد شعار، بل هي عامل أساسي لبناء مجتمع مستقر وشامل، وأن استمرار تجاهل دورها يهدد المراحل القادمة من إعادة الإعمار وإرساء النظام المدني الجديد. فالمرأة، وفق هؤلاء المحللين، ليست مجرد طرف مشارك، بل ركيزة أساسية في المجتمع، ومن دون إشراكها بشكل حقيقي، تبقى الرؤية الجديدة ناقصة.

ومع مرور عام على إسقاط النظام في المناطق التي شهدت تغييرات، يظل السؤال مطروحًا: هل سنمتح المرحلة المقبلة المرأة موقعها المستحق في المجتمع السوري الجديد؟

تؤكد التجارب الإنسانية والقصص اليومية في درعا والقنيطرة ودمشق أن النساء أثبتن وجودهن وقدرتهن على العمل والمبادرة، لكن الطريق نحو الاعتراف الرسمي والمشاركة الفعلية في القرار السياسي والاجتماعي ما زال طويلاً. وبينما يواصلن النضال في ميادين الحياة اليومية، يبقى التحدي الأكبر هو أن تصبح سوريا الجديدة مساحة حقيقية لكل امرأة، تعكس حجم تضحياتها ومساهمتها في بناء مجتمع أفضل.

المرأة السورية تستكشف البورصة.. تحديات وفرص في عالم المال

دمشق/ مرجانة إسماعيل

في أحد المقاهي القديمة بمنطقة أبو رمانة بدمشق، حيث تجلس دينا خليل، شابة في أوائل الثلاثينات، أمام حاسوبها المحمول تتابع أسعار الأسهم بحماس واهتمام. تقول دينا: «في البداية شعرت بالخوف، لم أتوقع أن أكون جزءاً من هذا العالم، لكن مع التعلم والممارسة اكتسبت الثقة وأصبحت قادرة على اتخاذ قرارات مالية تساعدني على مواجهة التضخم»، دينا واحدة من العديد من النساء الدمشقيات اللواتي بدأن اقتحام عالم الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وهو تحول يعكس نقلة نوعية في الاقتصاد المحلي ودور المرأة في المجتمع.

سلوى فهد، سيدة أعمال في أواخر الأربعينات، تروي تجربتها قائلة: «عندما شرعت في الاستثمار، واجهت اعتراض بعض أفراد العائلة. كانوا يخشون المخاطرة، ويعتقدون أن البورصة ليست مجالاً للمرأة، لكنني كنت مصممة على إثبات أن النساء قادرات على اتخاذ قرارات مالية واعية»، قصتها تبرز التحدي الاجتماعي الذي يواجهه الكثير من النساء، لكنها تعكس أيضاً التصميم على تحقيق الاستقلال المالي.

أما ليلى مصطفى، محاسبة في شركة خاصة، فتشير إلى أن الصعوبة ليست فقط اجتماعية، بل تقنية أيضاً: «الكثير من النساء يفتقرن للمعرفة الكافية بأساسيات السوق المالي، وهذا يعرض المدخرات للخطر. قلة الدورات التدريبية باللغة العربية تجعل التعلم أصعب»، هذه العقبات تواجه جميع المستثمرين الجدد، لكنها تبدو أكثر وضوحاً بالنسبة للنساء اللواتي يدخلن هذا المجال حديثاً.

الخبير الاقتصادي سامر مراد يرى أن دخول النساء إلى سوق المال في دمشق ظاهرة إيجابية تعكس تطور دورهن في المجتمع ورغبتهن في تحقيق استقلال مالي. يقول مراد: «رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، الفرص متاحة لمن يمتلك المعرفة والوعي الكافي، والنجاح يتطلب إدارة ذكية للمخاطر»، ويضيف أن ضعف خدمات الإنترنت، وصعوبة الوصول إلى منصات التداول، وأحياناً العوائق الأمنية والاجتماعية، تجعل الاستثمار أكثر تعقيداً للمرأة مقارنة بالرجل.

تشير إحصاءات بورصة دمشق إلى أن نسبة النساء العاملات في القطاع المالي تتراوح بين ٣٥٪ و٤٥٪، وهو معدل متقدم نسبياً مقارنة بقطاعات أخرى في سوريا. النساء يعملن كوسطاء أسهم مرخصات، محللات ماليّات، مديرات استثمار، ومسؤولات عن متابعة حركة التداول اليومية. علاوة على ذلك، هناك تزايد ملحوظ في عدد النساء اللواتي يفتحن محافظ استثمارية لأول مرة، بحثاً عن وسيلة لتنويع مصادر الدخل، أو تحقيق استقلال مالي.

إحدى هؤلاء، هدى سليم، موظفة في شركة تجارية، تقول: «كنت أعتمد على راتبي فقط، لكن بعد فتح محفظة استثمارية شعرت بالاستقلالية، وأصبح لدي دخل إضافي يساعدني على مواجهة المصاريف اليومية». هذه التجربة تعكس أهمية الاستثمار كأداة تمكين اقتصادي للمرأة، كما تساعد على كسر الصورة النمطية التي تقيدها في أدوار تقليدية، وتساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ضخ استثمارات جديدة وتشجيع الادخار.

سامر مراد يوضح أن الاستثمار في البورصة يمنح النساء فرصة لتنمية مهاراتهن التحليلية واتخاذ القرارات، وهو ما ينعكس إيجابياً على حياتهن اليومية والمهنية: «الاستثمار ليس مجرد مضاربة، بل تعليم مستمر في الاقتصاد والتحليل المالي وفهم المؤشرات، وهذا ينعكس على القرارات اليومية وإدارة الموارد الشخصية».

برامج التدريب المالي المخصصة للمرأة تلعب دوراً كبيراً في تسهيل اندماجها في السوق. فرح حمادة، مدربة مالية، تقول: «الدورات باللغة العربية، التي تشرح أساسيات التداول وتحليل السوق، تمنح النساء ثقة أكبر وتسرع من اندماجهن في المجال»، هذه المبادرات تعزز القدرات الفردية وتساهم في رفع مستوى الاستثمارات بشكل عام، ما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد المحلي، خصوصاً في ظل الظروف الصعبة للتضخم وتقلبات سعر الصرف.

يمثل دخول النساء إلى البورصة نموذجاً مشرقاً لقدرة المرأة الدمشقية على اقتحام مجالات متخصصة وإثبات كفاءتها. النجاح في هذا المجال هو استثمار في رأس المال البشري، ويؤكد أن دعم المرأة وتشجيعها في قطاع المال ليس خياراً ترفيهياً، بل ضرورة للنهوض بالاقتصاد وبناء مستقبل أكثر استقراراً للبلاد.

من التراث إلى الهوية.. «المامونية» الحلبية وتاريخ المائدة السورية

في قلب مدينة حلب، حيث تتشابك الأزقة القديمة مع رائحة التاريخ، تتعالى كل صباح رائحة سمن عربي يفترش الهواء، معلناً ولادة طبق طالما التصق بالذاكرة الجمعية للسوريين، خصوصاً في الشمال: المامونية الحلبية. ليست مجرد طبق حلوى عابر، بل طقس اجتماعي وتراثي يحكي قصة مدينة وقوم أحبّوا الحياة رغم كل الظروف، فوضعوا فيها من السكر والحنين ما يكفي لأجيال كاملة.

تختلف الخلفيات حول تاريخها الأول، لكن المتفق عليه في روايات كبار السن أن المامونية ظهرت في أحياء حلب القديمة قبل أكثر من قرن ونصف، وتحوّلت تدريجياً إلى واحدة من أشهر وجبات الإفطار الشعبية، وأصبح اسمها جزءاً من الهوية الغذائية السورية، حتى غدت تُقدّم في المنازل والمطاعم وعلى موائد المناسبات، وخاصة في الأعياد والزيارات الصباحية.

أصل الحكاية.. بين الرواية الشعبية والذاكرة الحلبية

يقول العم أبو محمود (٧٨ عاماً)، وهو من سكان حي الجلوم في حلب القديمة، في شهادة خصّ بها «صحيفة السوري»:

«أنا وُلدت ولقيت أمي وجدّتي يعملوا المامونية كل جمعة. كانوا يقولوا إنو أصلها من سيدة اسمها ماماون، كانت تعملها للفقراء من البرغل والسمن والسكر، وبعدين تطوّرت وصارت من السميد مع الفستق. ما في حلبي ما أكل مامونية وهو صغير.»

ورغم عدم وجود وثائق مكتوبة تؤكد قصة ماماون، إلا أنّ هذه الرواية تتردد بين كبار السن، وتُعتبر جزءاً من التراث الشفهي المتداول. ويشير المؤرخ المحلي عبد الرحمن خطيب إلى أن المأكولات السورية غالباً ما تحمل أسماء نساء أو قصصاً اجتماعية مرتبطة بالعمل المنزلي، وهو ما يعزز فرضية ارتباط المامونية بشخص أو حدث انعكس على الذاكرة الشعبية.

طقوس المائدة.. ليست أكلة فقط بل مناسبة اجتماعية

من أهم ما يميز المامونية أنها تُحضر على مهل وبروح جماعية، فغالباً ما يجتمع أفراد العائلة في الصباح حول القدر النحاسي، يتبادلون الأحاديث بينما يتولى الأكبر سناً مهمة التحريك، كأنو يكمن في الحصول على قوام متوازن بين نعومة السميد والتماسك.

السيدة أم علاء (٥٢ عاماً)، ربة منزل من حي الصاخور، تصف طريقتها بإحساس واضح: «المامونية ما بتنطبخ بسرعة، بتحتاج صبر وحب. أول شي منحمص السميد شوي شوي، بعدين منضيف السمن العربي، ولما يفوح ريحته منسكب القطر الساخن ونتركها تكركع. آخر خطوة الفستق الحلبي المبروش.. هون بتصير التحفة!»

وتتابع بحنين: «إذا اجتمعوا الأولاد على الطاولة وصوت الملاعق يعبي البيت.. هون بتصير المامونية أكلة إلها روح.»

في الماضي، كما يؤكد سكان حلب القدامى، كانت الأمهات تحضّرها للأطفال قبل الذهاب إلى المدرسة، باعتبارها تمنح طاقة عالية بفضل مكوناتها الغنية (السميد - السمن - السكر - الفستق)، حتى لُقّبت بـ «فطور الفرح» بين العائلات.

المامونية في التراث السوري.. حضور في الأعراس والزيارات

لم تعد المامونية مقتصرة على المنازل، بل تحوّلت إلى طبق رسمي في المناسبات الاجتماعية. ففي الأعراس والمشاركات الجماعية، تُقدّم كنوع من الترحيب، وفي العزاء تُطبخ أحياناً كصدقة عن روح المتوفى، مما يدل على ارتباطها بعادات التضامن.

يذكر العم عبد القادر (٦٥ عاماً)، وهو صاحب محل حلويات قديم في باب الفرج، أن السياح قبل الحرب كانوا يقصدون محله فقط لتجربة المامونية الحلبية:

«الأجانب كانوا ينبهروا من بساطتها. كانوا يسألوني: كيف شيء مكوناته قليلة وطعمه بهذه الروعة؟ كنت أجاوبهم: السر مو بالمكونات، السر بحلب!»

ويبتسم قائلاً: «كان بعضها يقدّم مع القشطة أو الجبن العكاوي المالح.. مزاوجة ما بتنعاد!»

الرمزية الثقافية.. ذاكرة تتحدى الحرب

الحرب التي مرّت على سوريا تركت ندوباً كثيرة، إلا أن المأكولات الشعبية بقيت صامدة في وجه النسيان. بقيت رائحة المامونية تنفح الدفء في صباحات البيوت رغم الدمار والكهرباء المنقطعة.

تروي مريم (٢٣ عاماً)، طالبة جامعية نزحت من حلب إلى دمشق، كيف أصبحت الطبخة رمزاً للبيت المفقود: «كل ما أمّي تعمل مامونية، كأنو رجعنا على حلب. بتحمل طعم بيوتنا اللي تهدمت. صرت أشوف فيها وطن صغير بسكر وسميد.»

هذا البعد العاطفي يرفع المامونية من مرتبة الطعام إلى وثيقة إنسانية تحفظ الذاكرة السورية، تماماً كما تحفظ الأندلسيات والمواويل تراث الموسيقى.

اقتصادياً.. أكلة شعبية قليلة التكلفة

من أسباب انتشار هذه الحلوى قديماً وحديثاً أنها اقتصادية وسهلة التحضير، مقارنة بأنواع الحلوى المعقدة التي تتطلب مكونات كثيرة. يكفي كيلو من السميد والسمن ليكفي عائلة كاملة، بينما يكون الفستق إضافياً حسب القدرة المادية. ولذلك اعتمدت عليها الأسر محدودة الدخل في الأعياد خصوصاً.

ويقول بائع المواد الغذائية أبو حمزة في تصريح لـ«صحيفة السوري»: «رغم ارتفاع أسعار الفستق، الناس ما بطلت تحضّرها. إذا ما في فستق، بيرشو جوز أو حتى بدون مكسرات.. المهم يكون في مامونية على الفطور.»

من البيت إلى المطاعم.. انتشار واسع داخل وخارج سوريا

اليوم، لم تعد المامونية حبيسة البيوت، بل أصبحت عنصراً ثابتاً في قوائم الفطور في مطاعم دمشق وحمص واللاذقية، وحتى في المغترب السوري في تركيا والخليج وأوروبا. وتعمل المطاعم الحديثة على تقديمها بطرق مبتكرة كإضافة الشوكولا أو تقديمها في قوالب صغيرة، دون التخلي عن شكلها التقليدي.

الحلبي محمد صالح الذي افتتح مطعماً في إسطنبول يروي تجربته قائلاً: «أول طبق طلبته الجالية السورية كان المامونية، تماماً كما ذاقوها صاروا يطلبوها باستمرار. صارت وسيلة تعريف بثقافتنا.»

محاولات توثيق.. خوف من الاندثار

ورغم حضورها الواسع، يحذر باحثون في التراث من خطر اندثار تقاليد الطبخ السورية بسبب تسارع الحياة وانتشار الأكلات السريعة الجاهزة. لذلك تعمل جمعيات محلية على تسجيل وصفات الأكلات الشعبية بهدف حفظها.

تقول الباحثة في التراث الغذائي نور حسن: «نحن لا نحافظ على وصفة طعام فحسب، بل نحمي ذاكرة كاملة. المامونية جزء من هوية المطبخ السوري، وفقدانها يعني فقدان جزء من الحكاية.»

في الختام المامونية ليست مجرد طبخة تُقدّم صباحاً مع الشاي، بل رواية متكاملة عن مدينة عريقة وثقافة تعرف كيف تصنع الفرح من أبسط المكونات. هي طبق يقول إن السوري، مهما اشتدت عليه الظروف، قادر على تحويل السميد والسمن إلى قصة حب وطعم لا يُنسى.

ربما حين يجتمع الناس حول طبق مامونية ساخن، لا يتشاركون الطعام فقط، بل يتشاركون ذاكرة وحسن نية وحب مدينةٍ اسمها حلب.

مدينة لا تزال رغم كل شيء «تطبخ الفرح».

معبد بعل شمين: جوهرة تدمر المنسية بين عبق التاريخ وخراب الحروب

في قلب الصحراء السورية، حيث تتلاقى الرمال مع أطياف الحضارات المتعاقبة، يقف معبد بعل شمين في مدينة تدمر كأحد أهم الشواهد التاريخية التي تؤكد مكانة سوريا على خارطة الإرث الإنساني العالمي. لا يمثّل هذا المعبد مجرد بناء حجري عمره آلاف السنين، بل هو ذاكرة روحية وثقافية عاشتها المنطقة، ومرآة لامتدادٍ بين حضارات الشرق القديم وتأثيراتها على الزمن.

جذور ضاربة في التاريخ

تعود أقدم مراحل بناء معبد بعل شمين إلى أواخر القرن الثاني قبل الميلاد، في ذروة الازدهار التدمري حين كانت المدينة محطة تجارية استراتيجية على طريق الحرير. وقد شيّد مذبح المعبد عام ١١٥ ميلادي، ثم خضع لعملية إعادة بناء واسعة عام ١٣١ ميلادي، ما يعكس الاهتمام الكبير به ودوره الحيوي في الحياة الدينية والاجتماعية للمدينة.

كان بعل شمين، إله السماء عند الكنعانيين، رمزًا للخصب والمطر والرعد، وارتبط وجود معبده في تدمر بعلاقة الإنسان مع الطبيعة، وحاجته الدائمة إلى تفسير ما فوق المادي وما وراء عالمه.

تحولات تاريخية بين الوثنية والمسيحية

لم يكن المعبد بعيدًا عن التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة. فمع تصاعد الحملات ضد الوثنية في العهد الروماني المتأخر، يُعتقد أنه أُغلق خلال حملة قادها ماثيرنوس كينيجيوس، الحاكم البريتوري لأوريانس، ما بين ٢٥ مايو ٣٨٥ و١٩ مارس ٣٨٨ ميلادي. ومع انتشار المسيحية بشكل أوسع في القرن الخامس الميلادي، تحوّل المعبد إلى كنيسة، في دلالة واضحة على قدرة المكان على التكيّف مع تغيّر العقائد والمراحل التاريخية.

معمار مهيب يكشف أسرار الأسلاف

تميز المعبد بتخطيط معماري دقيق وأعمدة شاهقة تنحني لها الأبصار، ونقوش وزخارف تجمع بين الأسلوب التدمري والفن الروماني المتأخر. وقد كان يدخله الزائر عبر فناء واسع يتقدمه مدخل ذو عمودين، بينما ينتصب في قلبه المذبح، حيث الطقوس والقرابين واحتفالات السماء.

وكانت الضيفساء والزخارف النباتية والكتابات الآرامية واليونانية تزين الجدران، لتبقى شاهدة على تلاقح ثقافي نادر، وحضور حضاري لا تزال صوره حاضرة في ذاكرة الباحثين.

بعل شمين اليوم... ذاكرة تحرسها الحجارة

ورغم ما مر على تدمر من حروب ونزاعات ألقت بظلالها الثقيلة على آثارها، لا يزال معبد بعل شمين حيًا في الوجدان. كل حجر منه يروي حكاية، وكل نقش يبعث رسالة من الماضي إلى الحاضر عن قيمة الحضارة وضرورة حمايتها.

وفي وقتٍ تتسارع فيه عجلة الأحداث، يحمل السوريون مسؤولية مضاعفة للحفاظ على إرثهم، والتذكير بأن تدمر لم تكن يومًا مدينة منسية، بل شاهدة على مجدٍ لا يُمحى، وتاريخ يستحق أن يُروى للأجيال.

إن معبد بعل شمين ليس مجرد موقع أثري يُقرأ في الكتب، بل حكاية وطن وهوية شعب وقصة حضارة صنعتها الشمس والرمال. وعندما نسأل ماذا بقي من تدمر، يكفينا أن نرى صورة هذا المعبد، لنعلم أن التاريخ مهما انكسر... لا يموت.

تعديات تهدد تراث درعا.. سرقة وتدمير المواقع الأثرية في قلب جنوب سوريا

درعا/ رجاء مختار

تتعرض المواقع الأثرية في محافظة درعا جنوب سوريا، للنهب والتعديات بشكل متزايد، ما يهدد التراث الحضاري الذي يعود لآلاف السنين. في الآونة الأخيرة، رصدت فرق محلية ودولية تكرار حالات التدمير غير المبرر للمواقع التاريخية، إضافة إلى سرقة القطع الأثرية وبيعها في السوق السوداء، وهو ما يفاقم من أزمة حماية التراث في المنطقة التي شهدت سنوات نزاع طويلة أثرت على استقرارها الأمني والاقتصادي.

في بلدة نوى الواقعة على أطراف درعا، يتحدث المهندس سامي جابر، أحد موظفي دائرة الآثار المحلية، عن مشهد مؤلم شاهده مؤخراً: «عندما زرنا الموقع الأثري المعروف باسم «معبد الشمس»، وجدنا آثار حفر غير قانونية في كل مكان، وكأن المكان تحول إلى محجر للباحثين عن الكنوز. تم سرقة أجزاء من التماثيل الحجرية، وبعض النقوش تعرضت للتخريب، ولا توجد أي علامات على تدخل رسمي لمنع هذه الأعمال».

ويضيف سامي أن غياب الحراسة والتنسيق بين الجهات الرسمية والمجتمع المحلي ساهم في تفاقم المشكلة، حيث يستغل المتعدون ضعف الرقابة لتدمير المواقع وتهريب القطع الثمينة.

في قرية الحارة، روت منى الخطيب، وهي من سكان المنطقة، قصة مقلقة عن أعمال نهب حدثت قرب موقع أثري يعود للعصر الروماني: «كنت أمشي قرب أحد المواقع القديمة مع أولادي، ولاحظنا حفر صغيرة منتشرة على امتداد المكان، وكأن البعض يحاول البحث عن شيء ثمين. تحدثت مع بعض الجيران، وقالوا إن هذا يحدث منذ أشهر، ولكن لم يتدخل أحد لحماية الموقع. أشعر بالحزن لأننا نفقد جزءاً من تاريخنا كل يوم».

وتوضح منى أن الأهالي يحاولون أحياناً الإبلاغ عن التعديات، لكن غياب التنسيق مع الجهات الرسمية يجعل هذه الجهود محدودة التأثير.

وتحتضن محافظة درعا عدداً كبيراً من المواقع التاريخية التي تعود لعصور متعددة، بدءاً من العصور الرومانية والبيزنطية، مروراً بالعصور الإسلامية، وصولاً إلى الممالك القديمة التي حكمت المنطقة.

هذه المواقع تمثل جزءاً من هوية المحافظة وتراثها الثقافي، وقدرتها على جذب السياحة، إلا أن استمرار النزاعات المسلحة وانخفاض الرقابة الحكومية أدى إلى تزايد التعديات عليها، سواء من قبل مهربين أو أفراد يسعون لكسب المال السريع عبر بيع القطع الأثرية في السوق السوداء.

وفي بلدة تل شهاب، يروي الشاب يزن الحلبي، الذي يعمل مع مجموعة تطوعية لحماية المواقع الأثرية، قصة محاولتهم منع تعدٍ كبير على موقع أثري يعود للعصر الروماني: «لاحظنا مجموعة من الأشخاص يحفرون بقصد سرقة الفسيفساء القديمة. حاولنا إقناعهم بالتوقف، ولكنهم هربوا عند وصول أحد الجيران. أحسسنا بالعجز، لأننا مجرد متطوعين، والجهات الرسمية غائبة أو لا تصل في الوقت المناسب».

ويضيف يزن أن المجتمع المدني يحاول قدر الإمكان توعية الأهالي حول أهمية حماية هذه المواقع، وتنظيم حملات لتنظيفها وصيانتها، إلا أن الموارد محدودة والتهديدات مستمرة.

وتشير المصادر المحلية إلى أن بعض هذه التعديات ليست عشوائية، بل تتم وفق عمليات منظمة تهدف إلى استخراج وتهريب القطع الأثرية الثمينة. وقد ساعد في ذلك ضعف البنية الأمنية وغياب قوانين صارمة للرقابة على المواقع الأثرية، إضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يدفع بعضها السكان المحليين للمساهمة بشكل غير مباشر أو التواطؤ مع المهربين.

وتجعل القيمة التاريخية والمعمارية لهذه المواقع هدفاً مهماً بالنسبة للسوق السوداء العالمية للآثار، وهو ما يزيد من خطورة الوضع ويستدعي تدخل عاجل.

من جانبه، يؤكد الدكتور فراس العلي، أستاذ آثار في جامعة دمشق، أن محافظة درعا تعتبر واحدة من أهم مناطق التراث الثقافي في سوريا، مضيفاً: «ما يحدث من تعديات يعني أننا نخسر إرثاً حضارياً لا يقدر بثمن. هذه المواقع ليست ملكاً للفرد أو القرية فقط، بل هي جزء من التراث الإنساني. إذا استمر الوضع على هذا النحو، فقد نختفي بعض المواقع تماماً خلال سنوات قليلة».

ويشير العلي إلى أن الحلول تتطلب تضافر الجهود بين الحكومة، المجتمع المحلي، والمنظمات الدولية، لضمان حماية المواقع وصيانتها، مع فرض عقوبات رادعة على المتعدين.

رغم ذلك، هناك قصص أمل تظهر بين الحين والآخر، مثل ما حدث في قرية الحارة، حيث تعاون مجموعة من الشباب مع بعض الأهالي لإنشاء نقاط مراقبة بسيطة حول موقع أثري، ونجحوا في منع عمليات حفر جديدة خلال أشهر.

تقول الشابة ليلى حسن، إحدى المشاركات: «لا نستطيع منع كل التعديات، لكن حتى مراقبة بسيطة وإبلاغ الجهات الرسمية يمكن أن تحدث فرقاً. نحن نحاول أن نحافظ على ما تبقى من تراثنا، لأنه جزء من هويتنا».

إن استمرار التعديات على المواقع الأثرية في محافظة درعا يعكس هشاشة حماية التراث الثقافي في المناطق الريفية، ويضع المحافظة أمام تحدي كبير للحفاظ على تاريخها العريق. ولضمان مستقبل هذه المواقع، يحتاج الأمر إلى تدخل عاجل يشمل رفع مستوى الرقابة، توفير الدعم المادي والتقني للمجتمعات المحلية، وتفعيل القوانين المتعلقة بحماية الآثار، بحيث لا يتحول التراث الثقافي إلى مجرد ضحية للنهب والربح السريع. المحافظة أمام مفترق طرق: إما حماية إرثها الحضاري أو خسارته للأبد.

فسيفساء الخشب الدمشقية.. إرثٌ يتوارثه الصابرون ويبحث عن شباب يحميه من الاندثار

في قلب دمشق، حيث يختلط عبق التاريخ بروح الحاضر، ما تزال ورشات صغيرة في الأزقة العتيقة تحفظ سرّ حرفة نادرة قاومت تقلبات الزمن: فن الفسيفساء الخشبية الدمشقية، أو ما يعرف محليًا بـ«الموزاييك الشامي». هذه الحرفة التي شكّلت طوال قرون رمزًا للهوية الجمالية للمدينة، تواجه اليوم خطر الزوال مع انحسار عدد المشتغلين بها وعزوف الشباب عنها.

تاريخ حرفة تجاوز الزمن

نشأت الفسيفساء الخشبية في دمشق خلال العهد العثماني، وازدهرت مع ازدياد الاهتمام بالفنون التزيينية في المنازل الدمشقية التقليدية. وسرعان ما أصبحت علامة مميزة للأثاث الدمشقي، وزيّنت القصور والمساجد والبيوت الدمشقية ذات الطابع العربي الأصيل.

وكانت هذه الحرفة تُورّث من جيل إلى آخر عبر علاقة المعلم والتلميذ، حتى باتت جزءًا من الهوية الثقافية، لا مجرد مهنة لكسب لقمة العيش.

دقة.. وصبر.. وبصمة فنية لا تتكرر

يعتمد هذا الفن على تجميع مئات وربما آلاف القطع الصغيرة من خشب الجوز والورد والليمون والأبنوس، مع دمج قطع من عرق اللؤلؤ والصدف أحيانًا، ليتم تكوين زخارف هندسية متناظرة بدقة مذهلة.

ويقول حرفيون إن إعداد لوح صغير قد يستغرق أسابيع، أما القطع الكبيرة مثل الطاولات والقباب الخشبية فقد تحتاج إلى عدة أشهر من العمل المتواصل، ما يجعل كل قطعة عملًا فريدًا لا يمكن تكراره حرفيًا.

دمشق القديمة.. آخر القلاع الحافظة للحرفة

تتركز الورش في باب توما وباب شرقي والميدان والعمارة، حيث يمكن للمارّ أن يتابع هذه العملية الفنية خطوة بخطوة:

قصّ، تركيب، لصق، ضغط، صقل وتلميع

خطوات تتناوب عليها الأيدي الخبيرة حتى تتشكل تحف فنية تُصدّر أحيانًا إلى الخارج لمحبي الفنون الشرقية.

عائلة الحموي.. إرث يُعاند الاندثار

في إحدى الورش الصغيرة في باب توما، لا يزال الأخوان إيلي وجهاد الحموي يعملان على إحياء هذا الفن الذي ورثاه عن والدهما منذ نحو ستة عقود.

يقول إيلي (٦٦ عامًا):

«هذه المهنة تحتاج إلى صبر وفن ووقت طويل، لذلك لا يرغب أولادي في تعلمها. أشعر بالحزن لأنني قد أكون آخر السلسلة».

أما شقيقه جهاد، فيوضح أن قيمة المنتج الفني لم تعد تقدّر كما في السابق:

«التجار يريدون تحفًا جاهزة وبأسعار زهيدة. قطعة واحدة قد تستغرق منا ثلاثة أشهر... اليد التي تحوّل الخشب إلى فن لا تقدّر بثمن».

ويشير إلى أنهم تلقوا سابقًا عروضًا للعمل خارج سوريا، لكن والدهم أصر على البقاء للحفاظ على الإرث العائلي الذي وصل يومًا إلى أسواق أوروبا.

تحديات تهدد الحرفة بالزوال

تواجه الصناعة اليوم سلسلة من العقبات:

ارتفاع أسعار الخشب المستورد وندرة بعض أنواعه

الانقطاع المتكرر للكهرباء الذي يعطل الآلات

التحول نحو الإنتاج التجاري السريع بدلاً من الأعمال اليدوية

عزوف الشباب عن العمل بالحرف التقليدية لصعوبتها وقلة مردودها

غياب الدعم والحماية الرسمية لهذه الحرفة التراثية

ويرى خبراء التراث أن فقدان هذه المهنة سيعد خسارة للهوية الثقافية السورية، نظرًا لفرادتها عالميًا.

أمل معقود على الجيل الجديد

يناشد الحرفيون الجهات الثقافية والتعليمية لإعادة إدخال المهن التقليدية ضمن برامج التدريب المهني والفني، وتنظيم معارض دولية ومحلية تشجع الحرفيين وتفتح لهم أسواقًا أوسع.

كما يأملون أن يعي الشباب أن هذه الحرفة ليست مجرد عمل شاق، بل فن عريق يحمل روح دمشق وتاريخها.

ورغم كل ما يحيط بها من صعوبات، تبقى فسيفساء الخشب الدمشقية شاهدًا حيًا على جمال مدينة لا تفقد سحرها. وفي كل قطعة تُنجز هنا، ينبض الخشب بروح التاريخ، ويعلو صوتٌ خافت يقول:

لن تنطفئ دمشق طالما بقي في ورشاتها من يحفر الجمال بإزميل الصبر والإبداع.

لتعزيز المصالح المتبادلة بينهما..

مشاورات جديدة بين روسيا والصين

لطفي توفيق

شهدت موسكو جولة مشاورات جديدة بين روسيا والصين تحت عنوان «الأمن الاستراتيجي»، بحث الجانبان خلالها قضايا الأمن الدولي والإقليمي الراهنة، والوضع في منطقة آسيا والمحيط الهادي، إضافة إلى التعاون في المجالات العسكرية والأمنية والتقنية بين البلدين.

وفي ختام الجولة، أشاد أمين عام مجلس الأمن الروسي بعلاقات بلاده مع الصين، وقال إنها شهدت تطوراً ملحوظاً، ووصلت إلى شراكة بلا حدود في السنوات الأخيرة.

وأشار سيرغي شويغو إلى أن «العلاقات الروسية الصينية لا تخضع لضغوط خارجية، وهي مبنية على مبادئ الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والدعم المتبادل».

وبدوره أشاد وزير الخارجية الصيني بنتائج هذه المباحثات وقال وانغ يي إنها عززت علاقات بلاده الاستراتيجية مع روسيا، وأكدت على أهمية مواصلة تعزيز الثقة المتبادلة، وتعميق حسن الجوار والصداقة، «وتوسيع التعاون الهادف إلى المنفعة المتبادلة، وتعزيز التنمية الاقتصادية في كلا البلدين، ومواجهة التحديات والتهديدات الجديدة، وحماية العدالة والأمن الدوليين بشكل أكثر فعالية في جميع أنحاء العالم».

ويرى مراقبون أن المشاورات الأمنية الاستراتيجية بين البلدين، تهدف إلى تنسيق جهود مواجهتهما للتهديدات المشتركة، والعمل على تثبيت مصالحهما في مختلف مناطق العالم.

مصالح متبادلة

منذ أن شنت روسيا حربها على أوكرانيا، برزت الصين كطوق نجاة اقتصادي لموسكو في ظل العقوبات الغربية المفروضة عليها، حيث ساعدتها على تجاوز هذه العقوبات، وشكلت لها سوقاً بديلة عن الأسواق الغربية، وحلت محل أوروبا وأميركا بالنسبة لها، فاستوردت بضائعها التي قاطعها الغرب، وصدرت لها ما منعه الغرب عنها.

وتزايدت أهمية الصين كشريك استراتيجي لروسيا في سياساتها الخارجية، خلال تنافسها الواسع مع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

وبدورها، شكلت روسيا مصدراً رئيسياً لتأمين السلع التي لا تستطيع الصين شراءها من دول الغرب، مثل الأسلحة والنفط والأخشاب وأنواع أخرى من المواد الخام.

وترغب الصين في رؤية روسيا مستقرة وقادرة على أن تصبح مركز قوة مستقلاً وثقلاً مهماً في تأييد سياساتها الخارجية، ولذلك تسعى لدعم موسكو بمختلف الأشكال بما يحفظ لها هذا الوضع، ويمكّنها من أرساء أساس متين للتحالف والتعاون المتبادل بين البلدين، في سعيهما نحو بلورة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، وقادر على مواجهة محاولات فرض الهيمنة الغربية.

دعم حذر

تعيش الصين هاجس تعرض روسيا للهزيمة في الحرب على أوكرانيا، أو الضعف بسببها، مما سيسمح للولايات المتحدة بتركيز اهتمامها بالكامل على الصين كمنافس رئيسي لها.

ولذلك، تعمل على تزويد روسيا بالوسائل اللازمة

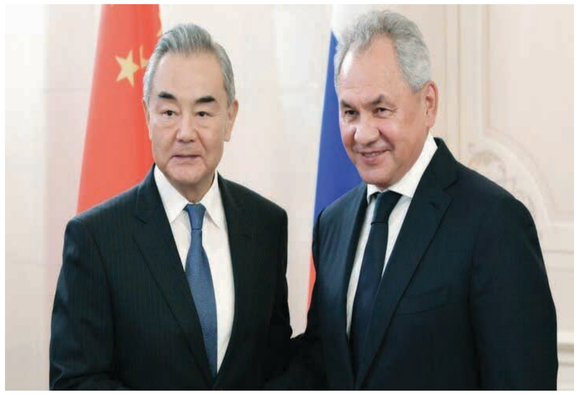

لمواصلة الصراع، بما يحول دون هزيمتها في المعركة والمواجهة مع الغرب، كما تعمل على إضعاف الغرب بهدف إعادة صياغة النظام العالمي نحو التعددية القطبية.

ومن هنا تأتي أهمية المشاورات الأخيرة لأنها تعزز الثقل الجيوسياسي لكلا البلدين، وتتيح لهما الدفاع المشترك عن رؤيتهما للنظام العالمي الجديد، وخاصة في المنظمات الدولية مثل منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس.

ومع ذلك، تمتنع الصين عن تقديم مساعدات عسكرية مباشرة لروسيا، لتحافظ على حيادها في الصراع مع الغرب، وتتجنب حدوث مواجهة مفتوحة معه.

فمنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، اتسمت العلاقات الروسية الصينية بشراكة استراتيجية عميقة، ودعمتها عبر التجارة وإمدادات الطاقة، وامتنعت عن إدانتها في الأمم المتحدة، ولكنها تجنبت المساعدة العسكرية المباشرة، لتحافظ على موقف محايد على الساحة الدولية.

دوافع التعاون بين البلدين

واجهت روسيا ضغوطاً شديدة بسبب محاولات توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً منذ عام ١٩٩٥، كما واجهت الصين ضغوطاً أوروبية وأميركية في مجال حقوق الإنسان، ومحاولات التدخل في مسألة سيادتها على تايوان، مما دفع البلدين إلى توحيد جهودهما على الساحة الدولية لمواجهة التحديات المشتركة.

وفي نيسان ١٩٩٦، وقع الطرفان بياناً مشتركاً في بكين شددا فيه على ضرورة إقامة نظام سياسي دولي عادل، ودعمت الصين من خلاله رفض روسيا توسع حلف الأطلسي، والتزمت روسيا بتعزيز التعاون الاستراتيجي مع الصين لضمان استقرارها، وسلامة الحدود المشتركة بينهما، وحدودهما مع دول آسيا الوسطى.

وعام ٢٠٠١، أسست روسيا والصين ودول أخرى «منظمة شنغهاي للتعاون»، وهي منظمة دولية تهدف إلى تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين دولها، وتمثل حوالي نصف سكان العالم، وربع الناتج الإجمالي العالمي.

كما ساهم البلدان في تأسيس مجموعة «بريكس» التي تهدف إلى كسر هيمنة الدولار الأميركي على الاقتصاد العالمي، وتعزيز أطر التعاون بين أعضائها في مجالات التجارة والاستثمار.

وغالباً ما ينسق البلدان مواقفهما في قضايا التجارة العالمية، وخصوصا ما يتعلق بمواجهة المقترحات الغربية التي يعتبرانها تضر باقتصادهما أو تنتهك سيادتهما.

مسد: مرور عام على سقوط النظام البعثي يفرض انتقالاً ديمقراطياً حقيقياً

أصدر مجلس سوريا الديمقراطية بياناً في الذكرى العاصمة منذ عام، لم تتمكن بعد من الانتقال إلى نهج وطني جامع، واستمرت في إدارة الملفات بذهنية الفصائل والمرجعيات العقائدية، من دون أن تطلق حواراً وطنياً شاملاً أو تبادر إلى تشكيل مؤسسات انتقالية مستقلة.

ولفت المجلس إلى أن الاتفاق الذي وُقّع في العاشر من آذار بين الحكومة المؤقتة وقوات سوريا الديمقراطية كان خطوة مهمة لخفض التوتر الداخلي، إلا أن تعثر المفاوضات وعدم تنفيذ بنوده، في ظل أزمات متفاقمة في الساحل والسويداء، أظهر محدودية قدرة الحكومة على إدارة المرحلة الانتقالية بصورة فعالة.

وجدد المجلس تأكيده على ضرورة الشروع فوراً في عملية انتقال ديمقراطي واضحة ومُلزمة، تستند إلى القرارات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ٢٢٥٤ والقرار ٢٧٩٩، بما يضمن تشكيل سلطة انتقالية شرعية تمثل جميع السوريين، ووضع دستور ديمقراطي يقوم على عقد اجتماعي جديد، إلى جانب إصلاح مؤسسات الدولة وبناء جهاز قضائي مستقل.

كما شدد المجلس على أهمية توسيع مشاركة القوى السياسية الديمقراطية والأحزاب الوطنية والحركات النسائية والشباب والفاعلين المدنيين في رسم مستقبل البلاد، باعتبارهم شركاء أساسيين في بناء سوريا الجديدة.

ورأى أن إشراك المجتمعات المحلية ومؤسسات الإدارة الذاتية في صناعة السياسات واتخاذ القرار يشكل خطوة ضرورية لضمان مشاركة حقيقية، داعياً إلى تبني نظام لامركزي ديمقراطي يحافظ على وحدة البلاد ويمنح المجتمعات المحلية القدرة على إدارة شؤونها، مع تحقيق توزيع عادل للثروات واحترام التعدد القومي والديني والسياسي، وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية ودمج القوى العسكرية ضمن منظومة أمن وطني جديدة مهمتها حماية المواطن لا السلطة.

وأكد المجلس أن العدالة الانتقالية تمثل ركناً أساسياً لتحقيق السلام المستدام، وأن معالجة ملفات المعتقلين والمختفين قسراً يجب أن تكون أولوية وطنية لا تحتمل التأجيل، محذراً من أي محاولة لتحويل المرحلة الانتقالية إلى عملية شكلية تعيد إنتاج المركزية القديمة بصيغ جديدة.

وأشار مجلس سوريا الديمقراطية إلى أن موقع سوريا سيكون مؤثراً في التحولات الجيوسياسية المقبلة، الأمر الذي يستوجب أن يكون السوريون فاعلين في صياغة مستقبلهم، لا مجرد متلقين لقرارات خارجية.

وفي هذا السياق، دعا المجلس القوى السياسية والديمقراطية والنسائية إلى توحيد جهودها، معلناً انفتاحه على الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي لدعم مسار التغيير الحقيقي الذي يخدم استقرار المنطقة وحقوق شعوبها.

وختم المجلس بيانه بالتأكيد على أن البلاد تمرّ اليوم بمخاض تاريخي سيعيد تشكيل الدولة ودورها في الشرق الأوسط، ولا يمكن عبور هذه المرحلة إلا بوعي وطني صادق وإيمان بأن مستقبل سوريا يقوم على الحرية والمواطنة والعدالة والمشاركة.

بين وعود ما بعد السقوط وواقع المخيمات... أين تقف سوريا اليوم؟

تحقيق/ حسن الشيخ

منذ اللحظة التي أعلن فيها سقوط النظام، بدا وكأن صفحة جديدة تُفتح أمام السوريين، صفحة مليئة بالتوقعات التي ارتبطت مباشرة بملف النازحين وإغلاق المخيمات. فالوعود الأولى التي أطلقتها الحكومة الانتقالية كانت تؤكد أن معاناة مئات الآلاف الأشخاص ستنتهي، وأن المخيمات التي شكّلت شاهداً دائماً على آثار الحرب ستُزال في أقرب وقت ممكن، وأن الناس سيعودون إلى بيوتهم ومناطقهم فور استتباب الأمن وعودة المؤسسات للعمل.

لكن اليوم، وبعد هذه الفترة، يبدو المشهد مختلفاً تماماً عن تلك الصورة المتفائلة. فبدلاً من أن تتجه البلاد نحو استقرار يسمح بعودة النازحين، دخلت في سلسلة أزمات اقتصادية وخدمية أثقل من قدرة السكان على الاحتمال، وانعكست بشكل مباشر على حياة من يعيشون داخل المخيمات، الذين تُضاف إلى معاناتهم اليومية أزمة الغلاء ونقص الخدمات وغياب البدائل الفعلية.

تفاؤل اصطدم بالحقيقة

في الأيام الأولى لسقوط النظام، كان المزاج العام مشحوناً بالأمل. كثيرون اعتبروا أن المرحلة الانتقالية ستكون انطلاقة جديدة تعيد الدولة إلى المسار الصحيح، وأن الحكومة القادمة ستضع ملف النازحين على رأس أولوياتها باعتباره أحد أكثر الملفات الإنسانية حساسية. جاءت التصريحات الرسمية مطمئنة، وتحدثت عن خطط سريعة لإعادة تأهيل البنية التحتية المدمّرة، وإطلاق مشاريع إسكان مؤقتة، وتقديم ضمانات بعودة آمنة وكريمة لكل من نزح بسبب الحرب.

لكن مع مرور الوقت، بدأت التفاصيل تظهر وتكشف أن تلك الوعود لم تكن مدعومة بخطط جاهزة أو بمصادر كافية لتمويلها. فالوضع الأمني بقي هشّاً، والبنى الخدمية لم تُعاد تأهيلها بالسرعة المطلوبة، كما واجهت الحكومة الانتقالية صعوبات داخلية وخارجية جعلت تنفيذ هذه الوعود أمراً بالغ التعقيد. لم تستطع المؤسسات الجديدة احتواء ملفات ضخمة بهذه السرعة، ولم تتوفر الشروط اللازمة لتحريك مشاريع إعادة الإعمار بشكل فعلي، ما أدى في النهاية إلى بقاء المخيمات كما هي، بل وتدهور ظروفها أكثر.

اقتصاد منهك يمنع العودة

أحد أهم العوامل التي منعت تنفيذ أي مشروع لعودة النازحين هو الواقع الاقتصادي المتدهور الذي تعيشه البلاد. فأسعار الغذاء والدواء والمحروقات ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة، والقدرة الشرائية لمعظم الناس تراجعت إلى حد غير مسبوق. ومع غياب فرص العمل وانهيار قطاعات الإنتاج، باتت العائلات عاجزة حتى عن تأمين أساسيات الحياة اليومية، فكيف يمكنها التفكير بالعودة إلى مناطق تحتاج إلى ترميم كامل؟

إضافة إلى ذلك، فإن التراجع الحاد في الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والمواصلات، جعل أي حديث عن إعادة استقرار فعلي أمراً بعيد المنال. كما أن غياب شبكة حماية اجتماعية فعّالة ترك الفئات الأكثر هشاشة، وخاصة النازحين، في مواجهة يومية مع الفقر والمرض والحاجة. ومع هذا الواقع، بدا واضحاً أن الأزمة أكبر من قدرة الحكومة الانتقالية وحدها على التعامل معها، وأن عودة النازحين تحتاج إلى خطة اقتصادية شاملة لم تتبلور بعد.

أزمة عميقة

عند الحديث عن المخيمات في سوريا، فإن الصورة تتجاوز مسألة الخيام والمساكن المؤقتة، لتصل إلى واقع اجتماعي واقتصادي معقد. كثير من المخيمات تضم أعداداً ضخمة من الناس الذين لا يملكون بديلاً آخر، وبعضهم يعيش فيها منذ سنوات طويلة دون أن تتغير ظروفه. ومع مرور الوقت، تحولت هذه المخيمات إلى مجتمعات كاملة تعيش على هامش الحياة العامة، معتمدين في معظم احتياجاتهم على المساعدات التي تتراجع عاماً بعد آخر.

تواجه المخيمات أزمات متشابكة، أبرزها نقص المواد الغذائية، وتراجع الدعم الصحي، وانتشار الأمراض الموسمية، وضعف البنية الخدمية، وازدحام المساحات السكنية، إضافة إلى غياب المدارس المناسبة للأطفال الذين يُحرمون من التعليم أو يضطرون للعمل لسد جزء من احتياجات أسرهم. وفي مواسم الأمطار والثلوج، تتحول المخيمات إلى أماكن خطرة، تتسرب إليها المياه وتنهار فيها بعض الخيام، بينما يضطر السكان لتحمل الظروف القاسية دون حلول حقيقية.

الوعود التي أُطلقت لإخلاء هذه المخيمات بقيت في معظمها حبراً على ورق، لأن الظروف السياسية والإدارية والاقتصادية لم تتوفر، وحتى التحسينات الجزئية التي نُفذت في بعض المناطق لم تكن كافية لمعالجة الأزمة.

المخيمات في شمال وشرق سوريا

بين مختلف مناطق سوريا، تبدو المخيمات في شمال وشرق البلاد في وضع أكثر تعقيداً لأسباب عديدة. فهذه المنطقة شهدت خلال الأشهر الماضية أزمات إضافية بسبب قطع الطرق المؤدية إليها، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير، وتأخر وصول المواد الغذائية والدوائية، وانخفاض وتيرة المساعدات القادمة عبر المنظمات الإنسانية. ومع استمرار الضغوط السياسية والعسكرية بين الأطراف المختلفة، تدهورت حالة السكان في هذه المخيمات بشكل غير مسبوق.

في كثير من المخيمات، تعاني العائلات من نقص كبير في مياه الشرب، وضعف شبكات الصرف الصحي، وتراجع الخدمات الطبية، مقابل زيادة مستمرة في عدد الوافدين الجدد الذين فقدوا منازلهم أو لم يتمكنوا من العودة إلى قراهم. وفي ظل هذه الظروف، أصبحت المخيمات بيئة مكتظة ومختنقة، يصعب العيش فيها بشكل طبيعي، وتتعرض فيها الفئات الضعيفة ـ وخاصة الأطفال والنساء ـ لمخاطر مستمرة تتعلق بالصحة والسلامة والحماية.

كما أن غياب مشاريع إسكان بديلة فعّالة في المنطقة جعل العائلات النازحة أمام خيار واحد فقط: البقاء في المخيمات. كثيرون يملكون أراضي أو منازل في مناطق لا تزال غير مؤهلة للعودة، وبعضهم فقد كل شيء ولم يعد يمتلك حتى المستندات التي تثبت ملكيته، ما يجعل العودة غير ممكنة من الناحية القانونية أو العملية.

هل فشلت الحكومة الانتقالية

يتكرر هذا السؤال كثيراً بين الناس: هل الحكومة الانتقالية أخلفت وعودها، أم أن الظروف التي ورثتها كانت أكبر من قدرتها؟

من الواضح أن هناك تقصيراً في التخطيط وفي تحديد الأولويات، وأن القرارات المتفرقة وعدم توحيد الإدارة بين المناطق كلها عوامل أسهمت في إبطاء أي خطوات جدية لمعالجة ملف النازحين. لكن في المقابل، لا يمكن تجاهل حجم الدمار الذي لحق بالبلاد، ولا التعقيدات السياسية التي ما زالت تمنع الوصول إلى حلول وطنية شاملة.

المشكلة الأساسية تكمن في غياب رؤية وطنية واضحة لعودة النازحين، وعدم وجود هيئة مستقلة تتولى هذا الملف بشكل مهني بعيداً عن الاعتبارات السياسية. كما أن الفجوة بين الإمكانات المتوفرة وحجم الأزمة لا تزال كبيرة، ما يجعل أي تحرك حكومي محدوداً في أثره، ويترك مئات الآلاف من الناس ينتظرون حلولاً طويلة الأمد.

المستقبل... بين الحاجة الملحّة وإمكانات الواقع

رغم كل الصعوبات، فإن معالجة ملف المخيمات لا تزال ممكنة إذا توفرت الإرادة السياسية والليات العمل المناسبة. تتطلب المرحلة القادمة توجهاً واضحاً نحو إعادة فتح الطرق وتأمين حركة البضائع والمساعدات، والعمل على مشاريع إسكان مؤقتة تكون أكثر إنسانية من الخيام، إضافة إلى دعم مشاريع عمل صغيرة تساعد العائلات على بناء مصادر دخل مستقرة.

من المهم أيضاً زيادة التعاون مع المنظمات الدولية، لأن حجم الأزمة يفوق قدرات أي إدارة محلية أو حكومية وحدها. كما أن تأمين ظروف تعليمية وصحية أفضل داخل المخيمات يمكن أن يخفف جزءاً كبيراً من المعاناة ريثما تتوفر الظروف المناسبة للعودة.

أزمة سكن خانقة في درعا... عودة كثيفة بلا بيوت تستقبل أصحابها

درعا/ رجاء مختار

تعيش درعا اليوم أزمة سكن حادة بعد عودة عدد كبير من السكان، سواء من اللاجئين العائدين من دول الجوار أو من نازحين داخل سوريا، إلى مدن وقرى المحافظة، في وقت لا تزال فيه البنية التحتية السكنية عاجزة عن استيعاب هذا التدفق. وبحسب تقارير حقوقية، فإن الدمار والنهب والاستيلاء على العقارات كان لهما أثرٌ مدمراً على ممتلكات السكان وقضايا على فروق سكنية كثيرة. كما أوضح تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن مئات الآلاف السوريين عادوا إلى بلداتهم منذ نهاية عام ٢٠٢٤، ما زاد الضغط على سوق السكن.

أحد العائدين حديثاً إلى درعا هو الشاب خالد، الذي أمضى أكثر من خمس سنوات في الأردن هرباً من الحرب. عند عودته عبر معبر نصيب، وجد أن منزله في حي شعبي صغير «هُدم جزئياً، شبابيكه مفقودة، والأبواب مخلعة». لم يكن أمامه خيارٌ إلا أن يقيم مع أقاربه، في منزلٍ يضم أكثر من خمس عائلات، ما يعني غرفاً ضيقة، أوضاعاً صحية متدهورة، وانعداماً شبه كامل للخصوصية. يقول خالد بصوتٍ منهك: «نحن خمسة أشخاص في غرفتين. أطفالي ينامون على الأرض أحياناً. لا تدخل الشمس إلى الداخل، والبرد قارس عند الليل».

وفي الريف، تواجه عائلة مرام مأزقاً آخر: فبيت جدّهم أصبح مشغولاً من قبل عائلة أخرى استولت عليه خلال سنوات الحرب، والعائلة الأصلية لا تملك

القدرة على إعادة البناء أو الترميم. اضطر الأب أن يعمل في البناء بأجرٍ منخفض، بينما تعيش الأم وخمسة أطفال في مبنى قديم ومتهالك. تقول مرام: «كنا نحلم أن نبدأ حياة بسيطة. اليوم أشعر أن المنزل أصبح حلماً بعيداً».

الأرقام تشير إلى أن إيجارات المنازل في درعا ارتفعت كثيراً منذ عام ٢٠٢٤، إذ وصلت في بعض المناطق إلى ما يتجاوز مليون ليرة سورية، أي ما يعادل نحو ٨٠ دولاراً أميركياً، وهو مبلغٌ يفوق قدرة الكثير من العائدين المتضررين من الحرب. الارتفاع الحاد في الإيجارات يأتي في وقتٍ انخفض فيه عدد المساكن المتاحة بشكلٍ كبير، لأن كثيراً من البيوت دمرت أو استُولي عليها أو أصبحت تحتاج إلى ترميمات ضخمة لا يقدر أصحابها على تحمل تكلفتها.

بحسب مهندسة تعمل في إحصاء الدمار مع المجلس البلدي، فإن مناطق واسعة من درعا تعرّضت لدمارٍ متفاوت: نحو ٢٠٪ من المنازل دماراً كاملاً، و٤٧٪ دماراً جزئياً، فيما تحتاج آلاف الوحدات السكنية إلى ترميمات أساسية. وتشير التقديرات إلى أن المحافظة بحاجة إلى أكثر من ستة آلاف وحدة سكنية جديدة أو مرممة لاستيعاب العائلات العائدة.

في ظل هذا الوضع، يعيش كثير من العائدين في مراكز إيواء مؤقتة، أو مدارس، أو مبانٍ عامة، أو لدى أقاربهم. هذا الاكتظاظ خلق ضغطاً كبيراً على الخدمات، فالمياه مقطوعة أو تأتي لساعات محدودة، والكهرباء غير مستقرة، والمرافق الصحية ضعيفة. بعض العائلات تعيش بأثاثٍ بدائي أو دون أثاث، في انتظار العثور على منزلٍ مناسب. كما ظهرت آثارٌ نفسية واضحة: شعورٌ بعدم الاستقرار، فقدانٌ للخصوصية، وقلقٌ مستمر بشأن المستقبل.

قصة يوسف مثالاً آخر على معاناة العائدين. فقد لجأ مع أسرته إلى منزل قريب في ريف درعا، لكنه منزلٌ شبه مهجور، بلا كهرباء مستقرة، ومياهه لا تصل إلا يومين في الأسبوع. يقول يوسف: «نحن نعيش خوفاً دائماً. متى يأتي الماء؟ متى نتمكن من الاستحمام؟ أطفالي يسألونني كل يوم: متى نعود إلى بيتنا؟».

هذه الأزمة السكنية ليست مجرد حالة مؤقتة، بل تشكل عائقاً حقيقياً أمام عودة أعداد أكبر من اللاجئين والنازحين. فقد أشار أكثر من ثلث المشاركين في الدراسات المتعلقة بالعودة إلى أن «صعوبة تأمين السكن» هي السبب الرئيسي في تأجيل قرار العودة.

في ظل غياب برامج حقيقية لإعادة الإعمار، وندرة الدعم المالي، تبدو الحلول بعيدة. يتحدث البعض عن ضرورة إطلاق مشاريع عاجلة: بناء وحدات سكنية جديدة، ترميم المدمّر، تقديم دعمٍ مباشر للإيجارات، وتسهيل التمويل. لكن الواقع على الأرض لا يعكس تقدماً ملموساً.

ومع هذا كله، يبقى سؤال العائلات مفتوحاً: هل ستعود درعا كما كانت؟ وهل سيحصلون على منزلٍ يأويهم؟ أم أنهم سيبقون عالقين بين الإقامة المؤقتة وانتظارٍ طويل قد يمتد لسنوات؟ ما يحتاجه كثيرون اليوم ليس فقط جدراناً تُبنى، بل أملاً يُرمم وكرامةً تُستعاد.

تراكم الركام وتهالك الصرف الصحي في درعا.. أزمة يومية تواجه السكان

درعا/ رجاء مختار

يعاني سكان عدة أحياء في مدينة درعا جنوب سوريا، من انتشار الركام في الشوارع، نقص المطريات وتهالك شبكات الصرف الصحي، ما أدى إلى تفاقم مشاكل الحياة اليومية وزيادة معاناة المواطنين. الأحياء القديمة تعكس حجم الأزمة بشكل واضح، حيث تُركت الأبنية المتهالكة وبعض الحفر الناتجة عن الأضرار القديمة، في حين تحولت الشوارع إلى مناطق صعبة المرور بسبب تراكم الحجارة والحطام، ما يشكل خطراً على المارة والمركبات على حد سواء.

في حي «الزير» شمال المدينة، يروي المواطن سامر عابد معاناته اليومية قائلاً: «كلما خرجت من المنزل أجد صعوبة في المرور بسبب الركام المتراكم في الشارع. الأمطار شبه معدومة هذا الموسم، لكن حتى القليل الذي ينزل يتجمع في الحفر ويحول الشوارع إلى مستنقعات، بسبب تهالك الصرف الصحي وعدم قدرة المجاري على تصريف المياه ».

ويضيف سامر أن الوضع أصبح يهدد صحة الأهالي، إذ أن تجمع المياه الملوثة يسهم في انتشار الحشرات والأمراض الجلدية والجهازية بين الأطفال وكبار السن.

وفي حي «الحارة» القديم، تروي منى الخطيب قصة يومها الصعب أثناء نقل أولادها إلى المدرسة، قائلة: «كنا نضطر للمرور عبر أزقة ضيقة مليئة بالركام والمياه الراكدة. الأطفال يغرقون أحذيتهم ويعودون إلى المنزل متسخين ومبتلين، وكثير من الحوادث البسيطة تحدث بسبب الحفر غير المسقوفة أو الأحجار المتناثرة».

وتشير منى إلى أن السكان حاولوا أكثر من مرة التواصل مع الجهات المعنية لرفع الركام وإصلاح المجاري، لكن الرد كان ضعيفاً والوقت الطويل بين الطلب والاستجابة جعل المشكلة تتفاقم.

وتشير المصادر المحلية إلى أن نقص المطريات هذا الموسم أثر بشكل مزدوج على المدينة: من ناحية قللت كمية المياه المجمعة في الخزانات والمجاري، ومن ناحية أخرى ساهمت في زيادة تراكم الغبار والأتربة على الشوارع والأرصفة، ما جعل عملية تنظيفها صعبة. كما أن قلة المياه الطبيعية حالت دون تحسين الصرف الصحي، إذ أن شبكة المجاري القديمة كانت تحتاج إلى صيانة دورية تُجرى عادة باستخدام كمية كبيرة من المياه لغسل الأنابيب وإزالة الرواسب، وهو ما لم يحدث هذا العام.

في حي «المسيفرة»، يروي الشاب يزن الحلبي، الذي يعمل في إصلاح شبكات المياه المنزلية، عن كارثة تهالك الصرف الصحي قائلاً: «المجاري في هذا الجزء من المدينة مهترئة منذ سنوات، وأي كمية قليلة من المطر تتحول إلى مستنقعات. في الصيف، الروائح الكريهة تصبح مشكلة، ومع الشتاء تزداد المخاطر الصحية. غالباً ما نجد تسربات مياه في الشوارع والأرصفة، ونتلقى شكاوى يومية من الأهالي حول الانسداد والفيضانات الصغيرة داخل المنازل.» ويضيف يزن أن معظم أعمال الصيانة التي قام بها كانت مؤقتة بسبب نقص الموارد والمعدات المناسبة، وأن الحلول الدائمة تحتاج إلى تدخل شامل من البلدية والدعم الحكومي.

ويشير التقرير إلى أن تراكم الركام في الشوارع لا يقتصر على الأحياء القديمة فقط، بل امتد إلى مناطق حديثة في المدينة، حيث يتم التخلص من مخلفات البناء بطريقة غير منظمة، ما يزيد من صعوبة المرور ويجعل الأحياء أكثر عرضة للحوادث. وبحسب شهادات السكان، فإن تراكم الركام أصبح يشكل مأوى للحيوانات الضالة والحشرات، ما يزيد من مخاطر انتشار الأمراض ويؤثر على نظافة المدينة وجاذبيتها للمعيشة.

من جهة أخرى، فإن ضعف الصرف الصحي وتهالك شبكاته أدى إلى تفاقم مشكلة تراكم المياه الراكدة في الأحياء المنخفضة. بعض الحفر التي تظهر في الشوارع تتحول إلى برك مياه صغيرة عند هطول أي كمية من المطر، ما يشكل خطراً على الأطفال والمارة، ويؤدي إلى تلف بعض المركبات بسبب الحفر العميقة.

ويشير بعض السكان إلى أن محاولاتهم للتعامل مع الوضع بشكل جماعي، مثل تنظيف بعض الشوارع أو تغطية الحفر مؤقتاً، لم تكن كافية، وأن الحاجة إلى تدخل رسمي عاجل أصبحت ضرورة لا يمكن تأجيلها.

رغم هذه التحديات، يحاول بعض سكان المدينة التكيف مع الواقع، حيث يقوم البعض بإنشاء ممرات مؤقتة لتسهيل حركة المركبات والمارة، ويحاول آخرون تنظيف الشوارع المحيطة بمنازلهم لتقليل الأضرار الصحية. إلا أن هذه الحلول الفردية تبقى محدودة التأثير ولا تستطيع مواجهة حجم المشكلة، خاصة مع استمرار تدهور شبكة الصرف الصحي وقلة المطريات التي تجعل من التنظيف الدائم أمراً شبه مستحيل.

ويؤكد الخبراء أن الوضع في مدينة درعا يحتاج إلى خطة شاملة لمعالجة تراكم الركام وإصلاح شبكة الصرف الصحي القديمة، مع ضرورة إيجاد حلول مستدامة لتحسين تصريف المياه ومواجهة ندرة المطر. كما يشددون على أهمية توفير الموارد والمعدات اللازمة للبلدية والسكان لضمان صيانة مستمرة للشوارع والمجاري، إضافة إلى نشر التوعية بين السكان حول كيفية التعامل مع الركام والمخلفات المنزلية لتقليل المخاطر الصحية والبيئية.

يعتبر تراكم الركام وتهالك الصرف الصحي في مدينة درعا تحدياً يومياً لسكان المدينة، يعقد حياتهم ويزيد من معاناتهم الصحية والاجتماعية.

وبينما يحاول الأهالي التكيف مع الواقع، تظل الحاجة إلى تدخل رسمي عاجل ووضع خطة مستدامة للحفاظ على نظافة المدينة وسلامة شبكات المياه والصرف الصحي ضرورة ملحة، لضمان حياة كريمة وآمنة للسكان والتقليل من المخاطر البيئية والصحية التي تهدد حياتهم اليومية.

آمال العودة إلى ريف حماة الشمالي: بين الذكريات والدمار

حماة/ جمانة الخالد

مع حلول ذكرى سقوط النظام، يعمّ شعور مختلط بين الأمل والحذر قلوب نازحي ريف حماة الشمالي، الذين قضوا سنوات طويلة بعيدين عن قراهم ومنازلهم. رغم الدمار الواسع الذي طال المنطقة، ورغم التحديات اليومية في المخيمات والمناطق التي استقروا فيها، يحمل الكثير منهم رغبة عميقة في العودة إلى أرض الطفولة والبيت الذي تركوه قسراً. هذه العودة لا تعني فقط الانتقال المادي، بل استعادة جزء من الهوية والذاكرة التي شكلتها سنوات العيش في هذه القرى.

لتلقي مرام، أم لطفلين، كانت قد نزحت منذ أكثر من عشر سنوات إلى مخيم في شمال سوريا. بلمسة حنين في صوتها، تحدثت عن شعورها عند سماعها خبر إمكانية العودة إلى كفر زيتا: «أول ما سمعت عن قافلة العودة، قلبي ارتجّ. الأطفال بدهم يشوفوا الأرض اللي اتولدوا فيها... بدنا نرجع البيت، حتى لو كانت أنقاض». بالنسبة لعروة، لم يكن مجرد حلم بالعودة إلى منزل مادي، بل شعور بالطمأنينة والأمان الذي فقدته خلال سنوات النزوح، وحاجة ملحة لتجديد الروابط الاجتماعية والعائلية.

في نيسان ٢٠٢٥، انطلقت قافلة تقل حوالي خمسين عائلة من مخيمات الشمال نحو قرى ريف حماة الشمالي، بعد تجهيز الطرق وتنسيق الدعم اللوجستي من متطوعين محليين. بين العائدين كان فواز، شاب في الثلاثين من عمره، الذي ترك قريته منذ عام ٢٠١٢ بعد تدمير جزء كبير من منازلها بالقصف. عند وصوله، وجد منزله في حالة يرثى لها: شبابيك مكسورة، جدران مشققة، وسقف متهدم في بعض الغرف. ورغم الصورة المأسوية، قرّر فواز البقاء والمباشرة في إعادة الترميم، قائلاً: «حتى لو بدأت بخيمة فوق الأنقاض... هاي أرضي، ولادتي، وذكريات أبوي».

لكن العودة إلى القرية لا تعني بالضرورة حياة طبيعية. غالبية المنازل كانت مدمرة بالكامل، والكهرباء والمياه والخدمات الأساسية غير متوفرة، مما أجبر بعض العائلات على نصب خيام فوق بقايا بيوتهم المهدمة، في انتظار المساعدات أو إعادة البناء. من بين هؤلاء العائدين رائد، شاب فقد والده في الحرب، عاد مع والدته وإخوته. حين وطأت أقدامهم أرض القرية، بدأ يتفحص أطلال البيت القديم بحثاً عن صور عائلية كانت معلّقة على جدار غرفة الجلوس. «لما لقيت الصورة... صار قلبي يخفق — فكرت إن الحياة ما راحت كلها»، هكذا عبّر عن مزيج من الفرح والوجع، وهو يتلمّس الذكريات بين الركام.

منظمات محلية وإنسانية ساهمت في تسهيل العودة، لكنها حذرت من أن عملية إعادة الإعمار ستكون طويلة وتحتاج إلى دعم مستمر. كثير من العائدين يعلقون آمالهم على توفر الخدمات الأساسية قبل اتخاذ قرار الاستقرار الدائم: مياه صالحة للشرب، كهرباء، مدارس للأطفال، ومستشفيات قريبة. مريم، أم لثلاث بنات، قالت إنها لن تستقر إلا بعد توفر هذه الخدمات: «رجعنا لنشوف البيت... ما شفنا بيت. شفنا أطلال. كيف أسجّل أولادي بالمدرسة؟ كيف نشغّل مكيف صيفي لأولادي؟ حتى الكهرباء ما شغالة».

في الوقت نفسه، يظل شعور الألم موجوداً بين العائدين. سامي، شاب عاد مع عائلته إلى كفر نبودة، بدأ بزراعة قطعة أرض صغيرة، رغم أنها مملوكة لشخص غائب: «بيا ريت تكون أول عودتي، زرع خضرة... ورد... حتى لو بسيطة. أهم شيء نعيش». بالنسبة له، العودة ليست مجرد بيت مأهول، بل إعادة للحياة اليومية، وتجديد الروابط المجتمعية التي انقطعت سنوات.

رغم الخوف من المستقبل، يلتزم الكثيرون بالصبر والعمل، ويفكرون في بناء حياة من جديد على أساس الذكريات والبقايا. نازحو ريف حماة الشمالي يواجهون واقعاً صعباً، ولكن رغبتهم في العودة قوية. العائلات تجمع بين الحنين إلى الماضي والأمل في المستقبل، فهم يعرفون أن الأرض التي عاصرت طفولتهم وأحلامهم لا يمكن أن تُنسى، وأن العودة إليها رغم الصعوبات تشكل خطوة أولى نحو حياة مستقرة وكرامة مستعادة.

في هذه الذكرى التي تحتفي بسقوط النظام، تختلف نظرات العائدين: بين من يرى أن العودة بداية صفحة جديدة، وبين من يخشى أن تتحول إلى خيبة أمل. لكن هناك شعور مشترك بين الجميع: شوق للبيت، رغبة في استعادة ما فقدوه، وإيمان بأن الأرض، مهما عصفت بها رياح الحرب، تستحق أن تُزهر من جديد.

تحمل مرام وفواز ومريم وسامي وآلاف غيرهم مفاتيح بيوتهم بيدهم، ينتظرون لحظة تُفتح فيها أبواب الذكريات، ويدركون أن العودة ليست مجرد مكان، بل شعور بالأمان والانتماء، وبداية حياة جديدة بعد سنوات طويلة من النزوح. وبين كل خطوة على أطلال قراهم، ينبض أمل العودة والحياة، كرسالة صامتة بأن الإنسان قادر على التجديد والصمود، وأن الحنين للبيت يمكن أن يكون قوة لإعادة البناء، ليس فقط للمباني، بل للروح والهوية التي لا يمكن أن تُمحى.

السعودية وتركيا في طهران: قراءة في توازنات الإقليم وإعادة تشكيل خرائط القوة

تشكّل الزيارة المشتركة للوفدين السعودي والتركي إلى العاصمة الإيرانية طهران، ولقاؤهما بوزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، حدثًا لافتًا في سياق التحولات المتسارعة في الشرق الأوسط. فالزيارة التي جرت يوم الأحد ٣٠ نوفمبر لم تكن لقاءً بروتوكوليًا عابرًا، بل بدت أقرب إلى مفترق طرق سياسي يرسم ملامح مرحلة جديدة من التفاعل بين ثلاث قوى محورية في المنطقة: السعودية، تركيا، وإيران. وقد حملت الاجتماعات رسائل سياسية تتجاوز إطار تبادل المجاملات الدبلوماسية، لتصل إلى تخوم إعادة توازن القوى وفتح باب مقاربة جديدة لإدارة الملفات الساخنة التي أنهكت الإقليم في العقدين الأخيرين.

توقيت الزيارة لم يكن صدفة. فالعالم يشهد في السنوات الأخيرة تصاعدًا في الهواجس المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، وتعاظم القوة الصاروخية لطهران، إضافة إلى توسّع نفوذها في ساحات عربية كالعراق وسوريا ولبنان واليمن. ومن هنا يمكن فهم سعي الرياض وأنقرة إلى فتح قنوات تفاوض مباشرة مع طهران، في لحظة تتزايد فيها الضغوط الأميركية والدولية عليها لدفعها إلى التراجع عن مشاريعها التسلحية والإقليمية. فالسعودية التي خبرت علاقة متوترة مع إيران وصلت إلى حد القطيعة، وتركيا التي تحاول موازنة علاقاتها بين الغرب والجوار الإقليمي، تدركان أن الحلول الأمنية وحدها لم تعد كافية لضمان الاستقرار، وأن الدبلوماسية الوقائية قد تكون الوسيلة الأنجع لاحتواء أي انفجار محتمل.

ولا يمكن فصل هذه الزيارة عن المشهد الدولي الأوسع. فواشنطن، التي لا تزال اللاعب الأبرز في ملفات الشرق الأوسط، تمارس دورًا خفيًا في دفع الأطراف إلى الحوار منعًا لانزلاق المنطقة إلى مواجهة مباشرة قد تشعل جبهات متوازية وتضر بمصالحها. ورغم أن الخطاب الأميركي الرسمي يبدو في كثير من الأحيان منفصلاً عن التحركات الميدانية، إلا أن ثمة تقاطعًا واضحًا في المصالح بين واشنطن وكل من الرياض وأنقرة في ملف احتواء إيران مع تجنب مواجهة مفتوحة معها. فمن جهة، ترغب الولايات المتحدة في إضعاف القدرات الإيرانية دون إشعال حرب تُهدد أسواق الطاقة العالمية، ومن جهة أخرى تسعى للحفاظ على توازن يمنع إسرائيل من الانفراد بقرار المواجهة العسكرية دون حسابات دقيقة للعواقب.

وتتزامن هذه التطورات مع تصعيد إسرائيلي ملحوظ

يتمثل في تصريحات متكررة عن نية توجيه ضربات جديدة لإيران بذريعة تطوير قدراتها النووية. لكن هذا المسار التصادمي لا يحظى بتأييد إقليمي واسع، خصوصًا مع سعي السعودية وتركيا لإبقاء الباب مفتوحًا أمام تفاهمات دبلوماسية تقلل من خطر الانفجار. فاللقاء في طهران يمكن قراءته كرسالة موازنة للتهديدات الإسرائيلية، وكإعلان غير مباشر بأن القرارات الكبرى المتعلقة بمستقبل الأمن الإقليمي لن تُتخذ دون حضور القوى العربية والإسلامية الفاعلة.

العلاقات السعودية — الأميركية عادت في السنوات الأخيرة إلى حالة من التدفّق بعد مرحلة فتور في عهد إدارة بايدن. ومن أبرز المؤشرات على ذلك إعادة إحياء اتفاقية «كوينسي» التاريخية، والتوصل إلى تفاهم استراتيجي تُرجم بموافقة واشنطن على تزويد الرياض بطائرات إف-٣٥ المتقدمة، بما يعزّز مكانة المملكة كقوة إقليمية قادرة على الدفاع عن مصالحها. وفي موازاة ذلك، تعززت العلاقات التركية — الأميركية بعد زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان للبيت الأبيض في سبتمبر الماضي، واتساع رقعة التعاون العسكري والتقني بين الجانبين. وقد أسهم هذا التقارب في منح أنقرة هامش حركة أكبر في ملفات حساسة مثل سوريا وغزة وشرق المتوسط.

لكن هذا التقارب مع الولايات المتحدة لم يمنع الرياض وأنقرة من تبني سياسة استقلالية نسبيًا، خصوصًا في مواجهة مشاريع تل أبيب التي تسعى — وفق رؤية نتنياهو — لفرض واقع جديد في المنطقة قائم على فكرة «الشرق الأوسط الجديد» المتمركز حول إسرائيل كلاعب محوري. وهنا يأتي موقف السعودية الرافض لأي تطبيع مع إسرائيل قبل تحقيق حل الدولتين كخط أحمر ثابت، ما يعكس فهمًا سعوديًا بأن أي سلام لا يقوم على عدالة سياسية سيُنتج توترات جديدة بدل إنهاء القديمة.

على الجانب الآخر، تملك إيران رغم أزماتها الاقتصادية ضلوعًا وثيقة في خرائط القوى الإقليمية عبر حضورها في العراق وسوريا ولبنان واليمن. وهذا الوجود، رغم ما يشكله من تحديات، يمنح طهران أوراق ضغط تجعل تجاوزها في أي معادلة إقليمية أمرًا شبه مستحيل. ومن هنا يمكن قراءة زيارة الوفدين السعودي والتركي باعتبارها محاولة لترويض النفوذ الإيراني عبر الاحتواء بدل المواجهة، وإبقائه ضمن مستوى يمكن التعايش معه دون تمكينه من اختلال التوازن.

وتبرز أهمية هذا الحراك السياسي إذا ما وضعنا في الحسبان حساسية ملف الطاقة. فإسرائيل تحاول توسيع نطاق نفوذها في غزة وسوريا، مع تطلّعات للسيطرة على موارد الغاز وربطها بمشاريع التصدير نحو أوروبا. وهذا التمدد يشكّل تهديدًا لمصالح السعودية في سوق الطاقة العالمية، خصوصًا مع احتمال تعطّل شحنات النفط عبر مضيق هرمز في حال اندلاع حرب مباشرة مع إيران. وبالتالي فإن استقرار المنطقة ليس رفاهية سياسية، بل ضرورة استراتيجية واقتصادية.

خلاصة المشهد

تؤكد زيارة الرياض وأنقرة لطهران أن القوى الإقليمية الكبرى بدأت تدرك أن مستقبل الشرق الأوسط لا يُرسم فقط في واشنطن أو تل أبيب، بل في العواصم الإقليمية نفسها. وأن لغة الحوار — وليس القصف — قد تكون السبيل الوحيد لتفكيك عقد الصراع وتجنب انفجار شامل يمكن أن يمتد من الخليج إلى المتوسط.

إنها زيارة تفتح الباب أمام مرحلة جديدة من إعادة هندسة العلاقات الإقليمية، وتبعث برسالة واضحة مفادها أن الشرق الأوسط لن يُدار بعد اليوم عبر سياسة المحاور المغلقة، بل عبر توازن دقيق بين الردع والتفاهم، القوة والدبلوماسية، الأمن والمصالح المشتركة.

وإذا ما استمر هذا النهج، فربما نشهد في السنوات المقبلة خارطة سياسية أكثر استقرارًا، لا تُقصي إيران ولا تسمح لإسرائيل بالانفراد بقرار الحرب، وتعيد للسعودية وتركيا دورهما كركيزتين أساسيتين في معادلة الأمن الإقليمي.

لبنان والعراق وصعود إسرائيل: قراءة في تحوّلات المنطقة وتصدّع النفوذ الإيراني

تشهد منطقة الشرق الأدنى في السنوات الأخيرة هزّات سياسية واستراتيجية غير مسبوقة، فرضتها ديناميكيات التحوّل نحو ما بات يُسمّى بـ«التطبّع مع الواقع» أو «التكيّف القسري» مع موازين القوى الجديدة. وإذا كانت إسرائيل، منذ عقود، تمارس مشروعًا توسعيًا قائمًا على فرض الهيمنة وتغيير خرائط النفوذ، فإن المتغير الأهم اليوم لا يقتصر على نشاطها السياسي والعسكري، بل على تسارع خطوات بعض الأطراف العربية والإقليمية نحو إعادة تشكيل علاقتها معها تحت عناوين متعددة، تتراوح بين الواقعية السياسية وضرورات المستقبل والضغط الجيوسياسي.

ورغم تعقّد المشهد الإقليمي، يبرز أمامنا نموذجان يستحقان التوقف والتحليل: لبنان والعراق. كلا البلدين يمران بمرحلة إعادة تموضع حساسة داخل معادلة القوى في المنطقة، لاسيما في ظل تراجع النفوذ الإيراني، وصعود الدور الإسرائيلي مدعومًا من الولايات المتحدة وتحولات النظام العالمي.

لبنان: جدل الهوية واستعادة الذاكرة السياسية

منذ أن تبنّت السلطة اللبنانية خيار التفاوض مع إسرائيل في ملفات الحدود البحرية والبرية، عاد الجدل السياسي الداخلي بقوة، وتفتحت ملفات كانت في حكم المستبعد أو المؤجل. الأصوات التي كانت طيلة العقود الماضية حبيسة الظل عادت اليوم بأعلى حدة، رافعة شعار «السيادة» ومطالبة باستعادة القرار الوطني من قبضة المحاور الخارجية، في حين يعتبرها خصومها مجرد إعادة تسويق لأفكار «انعزالية» ارتبطت باتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ الذي أسقطته التحولات الداخلية والإقليمية.

هذا المناخ السياسي الجديد أعاد إلى الواجهة حديثًا عن مرحلة الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام ١٩٨٢، وعن الدور الأميركي الذي مثّله حينها رونالد ريغان، في مقابل صعود النفوذ الإيراني الذي استثمر علاقته الوثيقة مع النظام السوري لتثبيت حضور حزب الله وتحويله إلى لاعب مركزي في الأمن والسياسة داخل لبنان.

لكن الأزمة اللبنانية أعمق من لحظة تفاوض أو اتفاق سياسي. فهي أزمة هوية وطنية ممتدة منذ القرن التاسع عشر، أنتجت انقسامات حادة في تعريف لبنان: هل هو دولة عربية الانتماء؟ أم كيان متوسطي؟ أم مساحة تعددية بلا بوصلة؟ هذه الهوية الممزقة وفّرت تاريخيًا مدخلًا للتدخلات الإقليمية والدولية، ولا تزال تلقي بظلالها الثقيلة على حاضر لبنان ودوره في الصراع العربي الإسرائيلي.

ومع عودة خطاب «١٩٨٢ جديدة» في ظل سياسة إدارة دونالد ترامب، وتلاقي الرؤية بين البيت الأبيض وتل أبيب، يبدو لبنان أمام لحظة حساسة يعاد فيها توزيع النفوذ: تراجع دور إيران مقابل محاولة اندفاع أميركي – إسرائيلي لإعادة تشكيل البيئة السياسية اللبنانية. الأسماء المعنية بإدارة الملف اللبناني في واشنطن ليست بعيدة عن تيارات يمينية متشددة، ما يعكس طبيعة المقاربة الحالية التي تميل إلى فرض حلول فوق التفاوض لا عبر الحوار المتوازن.

العراق: دولة بين النفوذ الإيراني والضغط الأميركي

أما العراق، فرغم رغبته المُعلنة في النأي بالنفس عن صراعات المحاور، إلا أن موقعه الجغرافي وبُنيته السوسيولوجية والسياسية تمنعه من الخروج بسهولة من المدار الإيراني. فالعراق يرتبط بحدود طويلة مع إيران، وبضم كثافة سكانية شيعية واسعة تشكل قاعدة نفوذ لطهران، فضلًا عن تشعب القوى المسلحة والسياسية التي تأسست بعد ٢٠٠٣ في سياق الاحتلال الأميركي.

المشهد العراقي أكثر تعقيدًا من لبنان بحكم تركيبته الفيدرالية، حيث يتعايش العرب السنة والشيعة والكرد ضمن معادلة حساسة. كما أن إقليم كردستان يملك امتدادات قومية تتصل جغرافيًا بإيران وتركيا، ما يجعل أي خلل في التوازن الداخلي مرشحًا للامتداد خارج الحدود. يضاف إلى ذلك الحضور الأميركي العسكري والاستخباراتي المستمر وسعي واشنطن إلى إبقاء بغداد ضمن دائرة التأثير، في حين تحاول إسرائيل مد نفوذها عبر دعم سياسي وأمني غير مباشر في العراق، كما هو الحال في لبنان.

ومع تراجع قدرة إيران على الإمساك بجميع خطوط التماس، تتساقط «أحجار الدومينو» واحدة تلو الأخرى في ساحات نفوذها التقليدية، لكن الفارق بين لبنان والعراق يكمن في أن الأول قد يصبح حلقة رخوة في الجبهة الشمالية لإسرائيل، بينما الثاني يقف على مفترق طرق حاسم: إما العودة إلى دولة بين واشنطن وطهران وتل أبيب.

المنطقة أمام مرحلة جديدة... ولكن بلا ضمانات

المعادلة الراهنة تشير إلى أن الصعود الإسرائيلي يترافق مع انكماش النفوذ الإيراني في عدة ساحات، لكن ذلك لا يعني بالضرورة دخول المنطقة مرحلة استقرار. فغياب أي توازن رادع، واستمرار التلاقي بين تل أبيب وواشنطن دون ضوابط، يجعل احتمالات الانفجار أكبر من احتمالات التسوية. ومع وجود طويلة مع إيران، وبضم كثافة سكانية شيعية واسعة تشكل قاعدة نفوذ لطهران، فضلًا عن تشعب القوى المسلحة والسياسية التي تأسست بعد ٢٠٠٣ في سياق الاحتلال الأميركي.

المشهد العراقي أكثر تعقيدًا من لبنان بحكم تركيبته الفيدرالية، حيث يتعايش العرب السنة والشيعة والكرد ضمن معادلة حساسة. كما أن إقليم كردستان يملك امتدادات قومية تتصل جغرافيًا بإيران وتركيا، ما يجعل أي خلل في التوازن الداخلي مرشحًا للامتداد خارج الحدود. يضاف إلى ذلك الحضور الأميركي العسكري والاستخباراتي المستمر وسعي واشنطن إلى إبقاء بغداد ضمن دائرة التأثير، في حين تحاول إسرائيل مد نفوذها عبر دعم سياسي وأمني غير مباشر في العراق، كما هو الحال في لبنان.

ومع تراجع قدرة إيران على الإمساك بجميع خطوط التماس، تتساقط «أحجار الدومينو» واحدة تلو الأخرى في ساحات نفوذها التقليدية، لكن الفارق بين لبنان والعراق يكمن في أن الأول قد يصبح حلقة رخوة في الجبهة الشمالية لإسرائيل، بينما الثاني يقف على مفترق طرق حاسم: إما العودة إلى دولة مستقلة القرار، أو التحول إلى ساحة صراع مفتوح بين واشنطن وطهران وتل أبيب.

المنطقة أمام مرحلة جديدة... ولكن بلا ضمانات

المعادلة الراهنة تشير إلى أن الصعود الإسرائيلي يترافق مع انكماش النفوذ الإيراني في عدة ساحات، لكن ذلك لا يعني بالضرورة دخول المنطقة مرحلة استقرار. فغياب أي توازن رادع، واستمرار التلاقي بين تل أبيب وواشنطن دون ضوابط، يجعل احتمالات الانفجار أكبر من احتمالات التسوية. ومع وجود شخصية مثل بنيامين نتنياهو على رأس السلطة في إسرائيل، يبدو التفاؤل بمستقبل أكثر هدوءًا مجرد مخاطرة سياسية غير محسوبة.

اللحظة الإقليمية اليوم ليست نهاية صراع، بل بداية فصول جديدة منه. لبنان يبحث عن هوية وطنية ضائعة بين المحاور، والعراق عن دولة قادرة على الخروج من إرث الاحتلال والحروب، فيما إسرائيل تتحرك من موقع المبادرة. أما العرب، فهم أمام خيارين: إما الاستمرار كميدان صراع لقوى الخارج، أو تحويل هذا المخاض إلى فرصة لإعادة صياغة مشروع وطني جامع، قبل أن تُكتب خرائط جديدة دون مشاركتهم فيها.

عام على السقوط: الاقتصاد السوري بين إرث الماضي وتحديات المستقبل

تقرير/ جمانة الخالد

بعد مرور عام كامل على التغيير السياسي في سوريا، ما تزال المشاريع الاقتصادية الموعودة حبيسة أدراج الحكومة وخطاباتها الإعلامية، في مشهد يذكرنا بمقولة «الحلم المؤجل» التي طالما رافقت الأحلام الاقتصادية في دول ما بعد الصراع. فالمواطن السوري، الذي عانى ويلات الحرب لسنوات، يجد نفسه اليوم أمام واقع اقتصادي لا يقل قسوة، حيث تتهاوى القوة الشرائية وتتدنى الخدمات الأساسية، بينما تتراكم الأسئلة حول مصير تلك الوعود البراقة التي بشرت بها السلطة الجديدة.

في شوارع دمشق ومدنها، يمكن للمراقب أن يلاحظ بسهولة ذلك التناقض الصارخ بين الخطاب الرسمي المتفائل والواقع الملموس. فالمشاريع الكبرى التي أعلن عنها، مثل إعادة إعمار المناطق المدمرة وتشغيل المعامل والمصانع، لم تخرج بعد من دائرة التصريحات الإعلامية. حتى المشاريع الصغيرة، مثل تأهيل شبكات المياه والكهرباء، تسير ببطء شديد لا يتناسب مع حجم الاحتياجات الملحة للمواطنين. هذا المشهد لا يختلف كثيراً عما عاشته دول الجوار بعد مراحل التحول السياسي، حيث تبقى الوعود حبراً على ورق لسنوات طويلة.

اللافت في المشهد الحالي هو ذلك الغموض الذي يلف الموازنة العامة وآليات تمويل مشاريع الإعمار. فلم تقدم الحكومة حتى الآن أي تفاصيل واضحة حول مصادر التمويل أو خطط الإنفاق، مما يثير تساؤلات عديدة حول مصير الأموال التي خصصت رسمياً لإعادة الإعمار. هذا الغياب للشفافية يذكرنا بتجربة العراق بعد عام ٢٠٠٣، حيث أشارت تقارير «الشفافية الدولية» إلى أن الأنظمة الهشة غالباً ما تستخدم الموارد العامة لتعزيز نفوذ النخب الحاكمة بدلاً من خدمة الصالح العام. ورغم الإيرادات النفطية الضخمة التي تجاوزت ١١٥ مليار دولار في العراق العام الماضي، لم يتحسن وضع البنية التحتية المهترئة بشكل ملموس، مما يشير إلى استمرار تسرب الأموال عبر قنوات الفساد.

أما على صعيد البنية التحتية، فالصورة لا تختلف كثيراً. فمعاناة المواطنين مع انقطاع الكهرباء والمياه ما تزال تتكرر جادة لمعالجة هذه الأزمات المزمنة. الطرق الرئيسية بين المحافظات ما تزال تعاني من التدهور، مما يؤثر سلباً على حركة نقل البضائع والتبادل التجاري، ويرفع كلفة المعيشة بشكل عام. هذه المعاناة تذكرنا بالواقع العراقي الذي لا تطفو على سطحه سوى مشاريع محدودة رغم الحاجة الماسة إلى إصلاحات شاملة.

في القطاع الخاص، تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمة في الاستمرار، حيث تفتقد البيئة الاستثمارية لأبسط مقومات الجذب. فالإجراءات البيروقراطية المعقدة، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، واستمرار ظاهرة الفساد الإداري، كلها عوامل تجعل من المستحيل على رجال الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب المغامرة باستثمار أموالهم في سوريا الحالية. وهنا تبرز مفارقة مهمة بالمقارنة مع العراق، الذي استطاع خلال عام ٢٠٢٤ إبرام سلسلة من الاتفاقيات الثنائية والدولية الواضحة، بدءاً من اتفاقيات الربط الكهربائي مع دول الجوار وصولاً إلى الاتفاق التاريخي مع الولايات المتحدة، مما منحه هامشاً أكبر للمناورة وجذب الاستثمارات.

على الصعيد الدولي، يبدو الموقف من سوريا حذراً للغاية، حيث تفرض المؤسسات المالية الدولية شروطاً صارمة تتعلق بالإصلاح السياسي ومكافحة الفساد وضمان الشفافية. هذه الشروط، رغم أهميتها، تتعارض مع واقع الحكم في سوريا، مما يخلق حالة من الجمود تعيق عملية إعادة الإعمار المنشودة. وهذا يختلف عن السياق العراقي الذي شهد علاقات دولية أكثر وضوحاً، حيث أبرم اتفاقيات ثنائية ودولية واضحة ساهمت في دعم عملية إعادة الإعمار.

تمثل تجربة التعداد السكاني في العراق عام ٢٠٢٤ أنموذجاً مهماً لسوريا عن كيفية بناء السياسات على بيانات دقيقة. فبعد انقطاع دام ٢٧ عاماً، أجرى العراق أول تعداد شامل له، مُعلناً أن عدد سكانه بلغ ٤٦,١١٨,٧٩٣ نسمة، مع نسبة ٦٠,٤٤٪ منهم في سن العمل. هذه البيانات لا تقدر بثمن لتخطيط الموازنات وتوزيع الموارد وتحديد أولويات التنمية. في المقابل، ستواجه سوريا تحدياً كبيراً في التخطيط لمستقبلها ما لم تقم بخطوة مماثلة، حيث أن جميع خططها الحالية تُبنى على تقديرات سكانية غير دقيقة بسبب سنوات الحرب والنزوح.

تكشف التجربة العراقية أن إعادة الإعمار ليست مجرد بناء للجسور والطرقات، بل هي عملية مؤسساتية معقدة. ففي العراق، وعلى الرغم من المشاريع الكبرى المعلنة في مجال الطاقة والبنى التحتية، لا تزال معاناة المواطنين مع انقطاع الكهرباء والمياه تتكرر يومياً. هذا يؤكد لسوريا أن الأولوية يجب أن تكون لإصلاح الحوكمة وبناء المؤسسات القادرة على إدارة وتشغيل المشاريع بشكل مستدام، وليس فقط لإنشائها. فالمشاريع التي تفتقد للإدارة الرشيدة مصيرها التدهور والسقوط، بغض النظر عن حجم الاستثمارات التي تضخ فيها.

وتثبت التجارب الدولية، وخاصة في دول مشابهة مرت بظروف مماثلة، أن النجاح في معادلة إعادة الإعمار يتطلب توفر عدة شروط أساسية، أبرزها الإرادة السياسية الحقيقية، والشفافية المطلقة في إدارة الموارد، ومحاربة الفساد بشكل جذري، وإشراك الكفاءات الوطنية في عملية البناء. فبدون هذه الشروط، تتحول برامج الإعمار إلى مجرد أحلام وردية تزيد من معاناة المواطنين وخيباتهم.

السؤال الذي يفرض نفسه اليوم: هل تمتلك السلطة الجديدة الإرادة الحقيقية لتحقيق النقلة النوعية التي يتطلع إليها السوريون؟ أم أن العام القادم سيشهد المزيد من الوعود المؤجلة والمشاريع الوهمية؟ الواقع الحالي يشير إلى أن سوريا ما تزال بعيدة عن الانطلاقة الاقتصادية الحقيقية، وأن طريق التعافي سيكون طويلاً وشائكاً، ما لم تتضافر جهود جميع الأطراف لتحقيق نقلة نوعية تليق بتضحيات الشعب السوري وتطلعاته المشروعة نحو غد أفضل.

نقص الإنتاج الذرة الصفراء في درعا يقيّد التوريد ويزيد الضغوط على السوق المحلية

درعا/ رجاء مختار

أسدل موسم الذرة الصفراء هذا العام ستائره في محافظة درعا جنوب سوريا، وسط مشهد زراعي يعكس القلق والانشغال بين المزارعين والتجار على حد سواء. فقد شهد المحصول تراجعاً كبيراً مقارنة بالموسم السابقة، ليصبح المعروض من الذرة الصفراء، قائلة: «الذرة متوفرة بالكميات الضرورية فقط لتلبية احتياجات السوق المحلي، والأسعار ارتفعت بشكل ملحوظ. في السابق كنا نستطيع توريد كميات للجهات الحكومية والمخابز، لكن هذا الموسم لم يعد هناك فائض من الأساس».

وتضيف هدى أن ارتفاع الأسعار أثر على قدرة المستهلكين على شراء الكميات المطلوبة، ما زاد من الضغط على السوق المحلي، وجعل بعض الأسر تضطر إلى تقليل الاستهلاك أو البحث عن بدائل أرخص.

وتعد محافظة درعا من المناطق الزراعية المهمة في جنوب سوريا، وكانت في السنوات السابقة من أكبر منتجي الذرة الصفراء في البلاد، حيث كانت تسهم بشكل كبير في توريد المحصول للجهات الحكومية والمخابز، بالإضافة إلى تصدير جزء منه إلى المحافظات الأخرى.

ومع تراجع الإنتاج هذا الموسم، أصبح الدور الذي كانت تلعبه المحافظة محدوداً للغاية، ما أثار مخاوف حول قدرة الجهات المختصة على ضمان الأمن الغذائي المحلي وتلبية احتياجات المواطنين خلال فصل الشتاء والموسم القادمة.

وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن إنتاج الذرة الصفراء هذا الموسم انخفض بنسبة تتجاوز ٣٠٪ مقارنة بالموسم الماضي، بينما ارتفع الطلب على الحبوب نتيجة الزيادة السكانية وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأخرى.

في قرية الزير جنوب درعا، تروي المزارعة أمل خليل قصة موسمها المخيب للآمال، قائلة: «زرعت خمسة دونمات من الذرة، وتوقعت أن أجني محصولاً كافياً لتغطية احتياجات أسرتي ولدي فائض أستطيع بيعه، لكن المطر تأخر، ودرجات الحرارة ارتفعت في أوقات حرجة من نمو المحصول. الآن كل ما جمعته بالكاد يكفي للطعام، ولا يوجد أي فائض».

وتوضح أمل أن هذه الظروف تفرض على المزارعين الاعتماد على المخزون المتبقي من الأعوام السابقة أو شراء الذرة من مناطق أخرى لتغطية النقص، وهو ما يزيد من الأعباء المالية عليهم.

ويشير الخبراء الزراعيون إلى أن تراجع الإنتاج ليس مرتبطاً فقط بعوامل الطقس، بل أيضاً بنقص الدعم الفني والمالي المقدم للمزارعين، وصعوبة الحصول على بذور عالية الجودة، التي كانت توفرها بعض الجمعيات الزراعية والجهات الحكومية في الماضي.

ويقول المهندس الزراعي حاتم صباغ: «الذرة محصول حساس يتأثر بشكل كبير بجودة البذور، التسميد، والري المنتظم. مع غياب الدعم، أصبح المزارعون يعتمدون على موارد محدودة، ما أدى إلى انخفاض كبير في الإنتاجية، وهذا الأمر يعكس تأثير سنوات النزاع على البنية الزراعية في درعا».

وتشير المصادر إلى أن الانخفاض في إنتاج الذرة الصفراء ينعكس مباشرة على الأمن الغذائي في المحافظة، خاصة مع اقتراب فصل الشتاء وارتفاع الطلب على الحبوب. كما يضيف انخفاض الإنتاج ضغوطاً على الجهات الحكومية، التي كانت تعتمد على توريدات من درعا لتغطية احتياجات المؤسسات والمخابز.

ويبقى السوق المحلية تعتمد على المحصول المتاح فقط، ما دفع البعض إلى البحث عن الذرة المستوردة من محافظات أخرى لتغطية الفجوة، وهو ما يزيد من تكلفة المواد الغذائية ويزيد الضغط على الأسر.

على الرغم من هذه التحديات، يسعى عدد من المزارعين إلى البحث عن حلول بديلة لتحسين الإنتاج في المواسم المقبلة، من خلال استخدام أساليب زراعة أكثر فعالية، وتنويع المحاصيل لتقليل الاعتماد على الذرة الصفراء وحدها.

ويضيف بعض المزارعين أنهم يفكرون في الاستفادة من تقنيات الري الحديث، مثل التنقيط، لتحسين كفاءة استخدام المياه، خاصة مع تراجع هطول الأمطار. كما تسعى بعض الجمعيات الزراعية إلى توفير بذور وأسمدة بأسعار مخفضة، لضمان استمرارية الزراعة وتخفيف العبء على المزارعين المحليين.

ويمثل موسم الذرة الصفراء في درعا هذا العام درساً مهماً حول هشاشة الإنتاج الزراعي أمام التغيرات المناخية وارتفاع تكاليف الزراعة، فضلاً عن تأثير سنوات النزاع على قدرة المزارعين على إدارة مواردهم بشكل مستدام.

ويؤكد هذا الواقع أن المحافظة بحاجة ماسة إلى خطط دعم عاجلة تشمل التمويل، التسهيلات الفنية، وتحسين شبكات الري، لضمان قدرة المزارعين على تلبية الاحتياجات المحلية والمحافظة على دورهم في توريد المحاصيل للجهات الحكومية مستقبلاً. موسم الذرة الصفراء هذا العام قد يكون الأكثر تحدياً في السنوات الأخيرة، لكنه يسلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى استراتيجيات زراعية كانت تعتمد على توريدات من درعا لتغطية احتياجات المؤسسات والمخابز.

حماة تعود للحياة: أنوار الشوارع ونظافة الأحياء وإزالة الركام

حماة/ جمانة الخالد

بعد سنوات من الدمار والصراعات التي اجتاحت مدينة حماة في وسط سوريا، بدأت المدينة تأخذ نفساً جديداً، إذ يمكن للزائر اليوم أن يلمس تحسناً ملموساً في بنيتها التحتية، وفي نمط حياة سكانها، مع عودة الأنوار إلى شوارعها، وانتظام أعمال النظافة، وتكثيف جهود إزالة الركام. المدينة، التي كانت شاهدة على معارك دموية وتشريد واسع، تشهد اليوم مشهداً مختلفاً، يمزج بين التحديات اليومية والأمل المتجدد.

في حي القصور القديم، يظهر بوضوح كيف بدأت الحياة تعود إلى شوارع المدينة. الشاب ياسر، الذي عاد إلى كشكه الصغير لبيع الشاي والخبز بعد أشهر من الإغلاق، يتحدث عن شعوره بالراحة مع عودة الإنارة إلى الشارع. يقول ياسر: «رغم الدمار الذي كان يحيط بالمكان، رؤية الأنوار تعود يشعرني وكأن المدينة بدأت تتنفس من جديد». الشوارع المعبدة حديثاً وامتداد أعمدة الإنارة على طول الطريق، أعطت المنطقة مظهراً أكثر أماناً وحيوية، وهو ما ساهم في عودة بعض المتاجر الصغيرة للعمل واستقبال السكان.

وفي حي "البدّاح / عين اللبادا"، الذي عانى من القصف المباشر، تجري أعمال تنظيف مستمرة في الأزقة والشوارع الفرعية. مجموعة من شباب الحي قررت التطوع لإزالة الحجارة والركام المتناثر، مستخدمين جرافة صغيرة تبرع بها أحد السكان. ليلى، أم لطفلين، تقول: «كل مرة نكنس الشوارع ونزيل الحجارة، الأطفال يقدرون يلعبوا بأمان، والحي يبدو أكثر حياة». هذه الحملة، التي يقودها السكان المحليون بمساعدة فرق متطوعة، ساهمت في إعادة ترتيب المدينة، وإضفاء شعور بالنظام والهدوء على أحياء كانت مهملة لسنوات.

تستمر جهود إزالة الركام على نطاق أوسع، حيث يقوم فرق محلية بتحطيم الأنقاض وتحويلها إلى مواد بناء قابلة لإعادة الاستخدام. مروان، شاب يعمل في فريق إزالة الركام، يوضح: «نستخدم الخرسانة والحجارة القديمة لإنتاج طوب جديد يمكن استخدامه في بناء المنازل البسيطة. هذا الحل ساعد كثيراً في ظل ندرة المواد وتكاليف الشراء المرتفعة». هذه المبادرة لا تقتصر على إعادة البناء المادي، بل تمثل أيضاً رمزاً لروح المجتمع وقدرته على التكيف مع الظروف الصعبة.

على الرغم من هذه الجهود، لا تزال التحديات قائمة. بعض الأحياء الريفية المحيطة بالمدينة لم تتمكن بعد من إعادة بناء منازلها، وبعيش سكانها في ظروف مؤقتة وسط بقايا الركام. خدمات المياه والكهرباء غير منتظمة في بعض المناطق، مما يفرض على السكان الاعتماد على مصادر بديلة أو الانتظار لأشهر قبل استعادة البنية الأساسية. رغم ذلك، يبقى الشعور بالعزيمة قوياً بين السكان، الذين يواصلون العمل حتى في أصعب الظروف لإعادة المدينة إلى ما كانت عليه.

تتميز عملية التعافي في حماة بالشعور بالمسؤولية الجماعية. جيران يساعدون بعضهم البعض في تنظيف الشوارع، والشباب يفتحون ورشاً مؤقتة لإعادة تدوير الركام، والنساء يتعاونن في صيانة البيوت وإعادة ترتيب الأحياء. كل ذلك يعكس رغبة قوية لدى السكان في بناء مدينة آمنة وصالحة للعيش مرة أخرى. أكرم، أحد المتطوعين في تنظيف الأزقة، يقول: «نحن لا نحاول فقط إعادة بناء المنازل، بل نعيد للمدينة كرامتها ودفئها».

إعادة الحياة إلى حماة لا تقتصر على البنية التحتية فقط، بل تشمل أيضاً استعادة الروح المجتمعية والتفاعل بين السكان. المدارس بدأت تفتح أبوابها تدريجياً، والأنشطة الاقتصادية الصغيرة تعود تدريجياً، ما يوفر فرص عمل ويساعد في تحريك عجلة الحياة اليومية. الأسواق المحلية، بعد أن كانت شبه مهجورة، بدأت تشهد حركة تجارية ملحوظة، ما يعكس الثقة المتجددة بين السكان وإمكانية استقرارهم في المدينة.

بدأت حماة فعلياً رحلة التعافي، التي لن تكون سهلة أو سريعة، لكنها مستمرة بخطوات ثابتة. رؤية الأنوار تعود إلى الشوارع، ونظافة الأحياء، وبدء إعادة استخدام الركام في بناء المنازل، كلها مؤشرات واضحة على أن المدينة تحاول التخلص من آثار الحرب والدمار، وتعيد بناء نفسها ليس فقط بالطوب والأسمنت، بل بالإرادة والتعاون والأمل المشترك بين سكانها. حماة، المدينة العريقة، تحاول أن تستعيد قلبها النابض، ومع كل حجر يُزال وكل شارع يُنظف، يقترب الحلم في العودة إلى حياة طبيعية أكثر من أي وقت مضى.

شتاء قاسٍ يقترب... ودرعا بلا استعدادات كافية

درعا/ رجاء مختار

بدأت درجات الحرارة بالانخفاض في محافظة درعا، بينما يظل تحضير الأهالي لموسم الشتاء ضعيفاً وغير كافٍ، وسط عودة كثيفة للنازحين واللاجئين وارتفاع حاد في تكاليف الوقود ومواد التدفئة. في الأحياء والقرى، تبدو البيوت المتهالكة والسقوف المتشققة ونقص المستلزمات الشتوية عنواناً لموسم قد يكون الأصعب منذ سنوات.

خالد، رجل أربعيني عاد من الأردن قبل أشهر، يقف في فناء منزله يتفقد المدفأة القديمة التي لم تُستخدم منذ سنوات. يقول: «نشعل موقد الغاز ساعة واحدة فقط في المساء لأن الغاز أصبح غالياً. أطفالنا يرتدون ملابس النوم طوال النهار لأن البيت لا يحتفظ بالدفء أبداً».

عائلة خالد مثال واحد لعشرات العائلات التي اضطرت لتقليص استخدام الوقود إلى الحد الأدنى، بينما تبحث عن بدائل أكثر توفيراً لكنها غالباً أقل أماناً مثل الحطب والمواد البلاستيكية.

في الريف، تعيش أم مريم—وهي أم لسبعة أطفال—فصلاً مختلفاً من معاناة الشتاء. سقف المنزل متصدع، والمطر يتسرب إلى الداخل مع أول سحابة شتوية. تقول الأم وهي ترفع قطعة نايلون لتغطي شقاً في السقف: «عندما تمطر، نخشى أن يمرض الأطفال. نضع الأغطية على الأرض ونحاول جمع الماء في أوعية، لكن البرد ينتشر في كل مكان. ليس لدينا المال لترميم السقف، وكل ما نملكه نستخدمه للطعام والدواء».

بنية السكن في درعا ما تزال هشة. كثير من العائدين وجدوا منازلهم مهدمة أو منهوبة أو غير صالحة للسكن. آلاف البيوت تحتاج لترميم، بينما قسمت بعض العائلات بيوتاً صغيرة إلى غرف تزوي أكثر من أسرة. هذا الاكتظاظ لا يسمح بتدفئة كافية، ولا يوفر الحد الأدنى من الراحة خلال الأيام الباردة.

أما الوقود، فهو معضلة أخرى. سعر ليتر الديزل ارتفع بشكل كبير خلال العام الماضي، ما جعل استخدام المدافئ أمراً صعباً على معظم الأسر. بعض العائلات تعتمد على «نظام الدور» في استخدام المدفأة: ساعة واحدة في غرفة الجلوس، ثم إطفاؤها لساعتين لتقليل الاستهلاك. آخرون توقفوا عن استخدامها بالكامل.

يوسف، وهو أب لثلاثة أطفال، يقول: «نعيش في منزل بلا عزل، والجدران باردة طوال اليوم. حاولت شراء كمية صغيرة من المازوت لكن السعر صدمنا. أتردد يومياً بين تدفئة الأطفال أو توفير المال للطعام».

في المدارس، الوضع ليس أفضل كثيراً. بعض الصفوف بلا مدافئ، والمدارس التي تملك مدافئ تعاني من عدم توفر الوقود بشكل منتظم. معلمة في ريف درعا الجنوبي تروي: «الأطفال يرتجفون من البرد في الصباح الباكر. نحاول إغلاق النوافذ بالأقمشة ولكن الهواء يدخل من كل اتجاه. الأسبوع الماضي تغيّب خمسة طلاب بسبب نزلات البرد».

المراكز الصحية أيضاً تواجه صعوبات كبيرة. التدفئة غير مستقرة، وبعض الأجهزة الطبية تحتاج إلى درجة حرارة معينة للعمل بشكل آمن. الممرضون يضطرون لارتداء طبقات من الملابس داخل غرف المعاينة.

على مستوى الاستجابة الإنسانية، لا تبدو الجهود الحالية كافية. البعض حصل على بطانيات أو ملابس شتوية من منظمات محلية، لكن معظم الأسر تقول إن الاحتياجات أكبر بكثير من المساعدات المتاحة. العائدون الجدد يعانون أكثر، إذ لا يملكون أثاثاً كاملاً أو مستلزمات أساسية للشتاء.

مشهد آخر من داخل إحدى المدارس المؤقتة التي تؤوي نازحين: ثلاث عائلات تعيش في غرفة واحدة مفصولة بستائر رقيقة. البطانيات قليلة، والهواء يدخل من منافذ النوافذ المكسورة. أحد الآباء يقول: «نستخدم الدخان للتدفئة أحياناً، نحرق كل ما نجده... ملابس قديمة، قشور كرتون، أي شيء يخفف البرد ولو قليلاً. ندرك أن ذلك يضر بصحتنا، لكن لا خيار آخر».

ومع غياب برامج دعم حكومية فعّالة وقلة المشاريع المحلية، يخشى الأهالي من أن يتحول الشتاء المقبل إلى فصل طويل من المرض والعوز. كثيرون يرون أن الحل يبدأ بإعادة تأهيل المنازل المتضررة، وتقديم دعم مباشر لشراء الوقود والملابس، وتوفير عزل حراري بسيط للمنازل الأكثر هشاشة.

وتبدو درعا اليوم أمام اختبار حقيقي. الشتاء يقترب، والبرد يطرق الأبواب، لكن الاستعدادات لم تلامس بعد المستوى المطلوب. قصص خالد وأم مريم ويوسف ليست سوى جزء من مشهد أكبر، مشهدٌ يشترك فيه الجميع تقريباً: بيوت باردة، وموارد شحيحة، وانتظار طويل لفصل قاسٍ.

مصير مجهول للزراعة المتهالكة في طرطوس

طرطوس/ ا.ن

يجد المزارعون في محافظة طرطوس أنفسهم اليوم أمام واقع شديد التعقيد، إذ يقفون حائرين دون معرفة ما يمكن فعله في ظل ظروف استثنائية، حيث يزرعون من دون توفر الري ضمن موسم جاف شحّت فيه الأمطار، ومن دون قدرة على تأمين مستلزمات الزراعة والحصاد والتسويق وتسليم المحصول. ونتيجة ذلك، أصبحت الربحية أقل من التكاليف، وقد يحالف الحظ بعض المزارعين في بعض الأصناف، محققين ربحاً محدوداً.

ورغم أن بعض أصناف الفواكه والخضار بدت أفضل قليلاً من المحاصيل الرئيسية، فإن القدرة الشرائية بقيت غير متكافئة ولن تفي بالغرض دون دوران عجلة الإنتاج وعودة النشاط التسويقي. ويؤكد مختصون أن اللوم لا يمكن تحميله لطرف محدد، فالظروف المناخية القاسية كانت صاحبة الكلمة الفصل ولم تخدم الزراعة ولا الجهات الحكومية المعنية بالقطاعين الزراعي والصناعي والاقتصادي.

وعانت الزراعة في طرطوس خلال السنوات الماضية سلسلة واسعة من الصعوبات، بدءاً من سوء الإدارة لدى الحكومات السابقة، مروراً بالتدهور الاقتصادي والمعيشي الكبير، وصولاً إلى مواسم الجفاف المتلاحقة وأخرها الموسم الحالي. وقد وصل المزارع ومنتجاته إلى مرحلة شديدة الهشاشة، وبات ينتظر أي دعم ممكن، إذ أصبحت المحاصيل الزراعية في مهب الريح، وينطبق هذا الواقع أيضًا على الثروة الحيوانية من دواجن وأبقار وأغنام، وعلى منتجاتها من بيض المائدة والحليب والألبان والصناعات الغذائية.

وتشير المعطيات إلى أن توصيف واقع الزراعة في طرطوس اليوم ليس أمراً سهلاً، خصوصاً أن الحكومة الجديدة استلمت قطاعاً زراعياً متهالكاً بلا دعم لوجستي. وزادت شدة الجفاف هذا العام من صعوبة الوضع، وفي السنوات العشر الأخيرة لم تتوفر أي مقومات حقيقية لنجاح الزراعة؛ فالبذار سيئة، والمكننة الزراعية مدمرة، والأسمدة شحيحة، وطرق الري قديمة وغير فعّالة. كما أن مستلزمات الإنتاج لم ترقَ إلى مستوى الحد الأدنى، إضافة إلى خروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية عن الاستثمار خلال السنوات الماضية.

وتتمثل أبرز التحديات التي تعيق العمل الزراعي في طرطوس بضرورة إعادة الأراضي الزراعية إلى الإنتاج بعد التحرير، والتوسع في المساحات القابلة للزراعة، واستصلاح الأراضي غير الصالحة، وهي خطوات ضرورية لإعادة إطلاق العمل الزراعي. كما تبرز الحاجة إلى تأمين المستلزمات الزراعية من البذار الجيدة والمكننة الحديثة، بهدف دعم الإنتاج المحلي، مع ضرورة الرقابة على المواد الزراعية المستوردة مثل بذار البطاطا وغيرها.

ويعد التحول السريع إلى وسائل الري الحديثة ومراقبة حفر الآبار الجوفية واستثمارها بشكل صحيح خطوة أساسية، إضافة إلى أهمية إحصاء الثروة الحيوانية وتحديد احتياجات نهوض هذا القطاع الحيوي، سواء عبر تحسين الولادات، أو استيراد البكاكير، أو توفير أصناف جيدة من الصيصان وسلالات النحل. كما يعد تحديد الهوية الاقتصادية لسوريا بدقة كبلد زراعي خطوة أولى قبل اتخاذ أي قرار، لأن تحديد الهوية يسهم في إدارة الملف الزراعي بشكل صحيح.

وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية المستوردة، يشدد مختصون على ضرورة وضع روزنامة زراعية متكاملة للحفاظ على المنتج المحلي، مع أهمية تحديد المواصفات السورية الزراعية بدقة لضمان التصدير بالمستوى المطلوب بما يواكب المعايير العالمية، وضمان أن يكون المنتج المستورد مناسباً للسوق المحلية.

من جانب آخر، تتعدد مصادر التلوث في محافظة طرطوس، بدءًا من الصرف الصحي الذي يلوث الأنهار والسدود والبحر، مروراً بأدخنة معمل الإسمنت ومخلفات المحطة الحرارية في بانياس، وليس انتهاءً بالمبيدات الزراعية والبيوت المحمية المغطاة بالنايلون ومكبات القمامة ومياه الجفت الناتجة عن معاصر الزيتون.

ويحيط التلوث البيني بالمحافظة من كل الجهات، وتنعكس آثاره السلبية على البيئة والإنسان الحيوان والنبات، كما يتسبب بأمراض خطيرة أبرزها السرطانات التي تهدد صحة السكان في تلك المناطق الملوثة. وتعد المبيدات الزراعية أحد أبرز مصادر تلوث المياه الجوفية، إذ يؤدي استخدامها المفرط والعشوائي إلى عواقب صحية وبيئية كبيرة.

ريف دمشق يُنهَك: تهالك البُنى التحتية يعقّد حياة الأهالي

دمشق/ مرجانة إسماعيل

يشهد ريف دمشق حالة متفاقمة من تدهور البُنى التحتية نتيجة سنوات طويلة من الحرب والدمار، ما جعل الحياة اليومية للسكان أكثر صعوبة وتعقيدًا. الطرق مهترئة، شبكات المياه والصرف الصحي متدهورة، والكهرباء غير مستقرة، فيما تحاول البلديات المحلية التعامل مع الوضع رغم محدودية الإمكانيات والموارد.

في قرية الزهراء، تستيقظ السيدة ليلى كل صباح وهي لا تعرف إن كانت المضخة ستعمل لتوزيع الماء. تقول: «آخر أسبوع مياه الشبكة ما نزلت سوى ساعة واحدة في الليل، بعدها صهاريج المياه صار سعرها فوق إمكانياتنا». ليلى ليست وحدها؛ المئات من المنازل تعتمد الآن على الصهاريج أو الآبار البديلة، بعد أن شبكات الكهرباء والمضخات توقفت عن العمل.

ويزيد من المخاطر الصحية.

في داريا، حيث مضى على ضعف الكهرباء سنوات، يروي خالد، سائق شاحنة صغيرة، كيف انقطعت الكهرباء لساعات طويلة في أيام شديدة الحرارة. «المولدات تعبانه، البنزين غالي، وما في مروحة لتتنفس»، يقول خالد. هذا الواقع لا يقتصر على المنازل فقط، بل يؤثر على المحلات التجارية، المصانع الصغيرة، وحتى تحضير الطعام في الصيف.

شبكات الصرف الصحي أيضاً تنهار، خاصة في القرى التي عادت إليها عائلات بعد النزوح. يوسف، من إحدى القرى في الغوطة، يقول: «المطر الأخير أغرق الشارع — المياه القذرة طلعت من المجاري، وما في صرف ولا تنظيف. الأطفال ما يتجرأ يطلعوا يلعبوا». تراكم الأوساخ والمياه الراكدة يعيد إلى الأذهان سنوات الحرب بل يمتد إلى الجانب النفسي والاجتماعي للسكان. إزالة الأنقاض القديمة تتحول إلى شيء مفيد، وهذا يخفف من الشعور بالدمار المستمر».

إضافة إلى ذلك، تعمل المحافظة على فصل المواد الضارة أو الملوثة عن الأنقاض، لضمان سلامة العملية وإمكانية استخدامها بشكل آمن في البناء. فرق خاصة تقوم بفرز المعادن والبلاستيك والزجاج، حيث يتم إعادة تدويرها أو التخلص منها بطرق مناسبة. هذا النهج يعكس اهتمام السلطات بدمج مفاهيم البيئة والاستدامة في مشاريع إعادة الإعمار، وهو أمر مهم لحماية الصحة العامة ومنع انتشار الأوبئة في مناطق كانت مدمرة لفترات طويلة.

المخطط يشمل كذلك تحويل بعض الأنقاض إلى مواد قابلة للاستخدام في مشاريع عامة، مثل تعبيد الأرصفة وصيانة الطرق الداخلية للأحياء، وهو ما يتيح للفريق العمل بشكل مستمر دون انتظار موارد خارجية. المهندس فواز أوضح: «نحن نعمل وفق خطة مدروسة. كل جزء من الأنقاض له قيمة، وإذا تم الاستفادة منه بشكل صحيح، يمكن أن يختصر زمن إعادة البناء ويخفض التكاليف، وهو أمر بالغ الأهمية في ظل الموارد المحدودة».

أثر هذه الحملة لا يقتصر على البنية التحتية فحسب، بل يمتد إلى الجانب النفسي والاجتماعي للسكان. إزالة الركام من الشوارع والأحياء تتيح للأطفال العودة إلى اللعب في أماكن آمنة، وتفتح المجال أمام السكان للعودة إلى حياتهم الطبيعية تدريجياً. كما توفر فرص عمل مؤقتة للشباب والعاطلين عن العمل، من خلال المشاركة في فرق جمع وفرز وترحيل الأنقاض، ما يقلل من الضغوط الاقتصادية على بعض الأسر.

كما تشير بعض المشاهد اليومية إلى أن المواد المعاد تدويرها بدأت تُستخدم فعلياً في مشاريع الإسكان الجديدة، خصوصاً في الأحياء التي تأثرت بالدمار الكبير، مثل حي الزهراء وحي الحميدية. ويعتبر هذا التطبيق نموذجاً عملياً لكيفية تحويل الأزمات إلى فرص، حيث يتحول الركام المادي والرمزي إلى أساس لمستقبل أفضل، ويعكس رغبة السلطات المحلية في إعادة الحياة للمدينة بشكل منظم ومستدام.

في أحد أزقة حي الخالدية، وقفت ليلى، امرأة تجاوزت الخمسين، تنظر إلى بقايا جدار منزل مهدّم كانت تعيش فيه مع أبنائها. قالت برنة ألم مختلط بالأمل: «إذا بدنا نرجع، لازم نشوف أول شارع نظيف. لما يشيلوا الركام، بفضل الله الأولاد بيرجعوا يلعبوا، والجيران بيرجعوا يتحادثوا. حجر ورخام وأعمدة... ممكن ترجع ذكرى جميلة إذا اشتغلنا صح».

المهندس المشرف على المشروع، فراس، يؤكد أن هدف المرحلة الأولى ليس فقط تنظيف الأحياء، بل تجهيز الأرض لاستقبال مشاريع بناء وترميم. ويشير إلى أن تدوير الأنقاض يوفر جزءاً من مواد البناء المطلوبة، ما يقلل الكلفة ويُسرّع وتيرة إعادة الإعمار، خصوصاً في ظل ندرة الموارد.

من جهة أخرى، يرى البعض أن هذه الخطوة بمثابة اختبار لمدى جدية إعادة الإعمار: هل ستكون مجرد إزالة حطام؟ أم بداية لسلسلة من الترميمات والعمليات الإنشائية الجدية؟ عمر، شاب يعمل مع ورش التدوير، يعبر عن تخوفه من تأخر الدعم: «إذا ما بلشنا نبني بعد، الأحجار تضل كومة... والناس تتعب مرتين: مرة من الحرب، ومرة من الانتظار».

بالرغم من الصعوبات والمخاوف، هناك رغبة جماعية، بين السكان، العائدين، والجهات الرسمية، في أن تتحول حمص من مدينة تحت الركام إلى مدينة تبنى على أنقاضها. المبادرات المحلية، دعم المجتمع، وإطلاق مشاريع رسمية، كلها تهدف إلى إعادة الحياة إلى أحيائها القديمة. كما يراها كثيرون بداية لعودة المهجّرين إلى بيوتهم، وتحريك عجلة الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وإعطاء أمل لمن نزح طويلاً.

ويُنظر إلى ترحيل الأنقاض وتدويرها في حمص ليس كخدمة تنظيف عابرة، بل كخطوة استراتيجية نحو إعادة إعمار متكامل، حجر بعد حجر، شارع بعد شارع، تستعيد فيه المدينة حضارتها، وكرامتُها، وذخرها الاجتماعي، وتمنح أبنائها فرصة جديدة للعيش بكرامة وأمان.

من الركام إلى الأمل: حمص تبدأ بترحيل أنقاض الحرب وتدويرها نحو إعادة البناء

حمص/ بسام الحمد

بدأت محافظة حمص مؤخراً حملة واسعة لترحيل الأنقاض الناتجة عن سنوات الحرب والدمار في أحياء المدينة القديمة، ضمن خطة متكاملة لإعادة الإعمار وتحسين الواقع المعيشي للسكان. هذه الخطوة، التي تعتبر أولى مراحل إعادة بناء المدينة، تستهدف إزالة الحطام من الشوارع والأحياء المدمرة، وتدويره لاستخدامه في مشاريع البناء الجديدة، ما يقلل من التكاليف ويزيد من كفاءة إعادة الإعمار.

في أحياء مثل حي باب هود وحي الزهراء، يمكن ملاحظة آليات كبيرة تعمل منذ ساعات الصباح الأولى على رفع الركام ونقله إلى مواقع مخصصة. الآليات تشمل جرافات وشاحنات نقل كبيرة، وفرقاً ميدانية تقوم بفرز الأنقاض إلى أجزاء صالحة للبناء وأخرى غير صالحة. فواز، مهندس إشراف على إحدى فرق العمل، يقول: «نحن نعمل على إزالة الأنقاض القديمة، ونفصل الحجارة والخرسانة الصالحة لإعادة الاستخدام. الهدف ليس فقط تنظيف الشوارع، بل خلق مواد بناء مستدامة يمكنها أن تساهم في مشاريع إعادة الإعمار».

تدوير الأنقاض أصبح جزءاً أساسياً من الخطط المحلية، حيث يتم استخدام بعض الحجارة والخرسانة المكسّرة في تعبيد الشوارع أو كقاعدة أساس للمباني الجديدة. هذا النهج يقلل الاعتماد على الموارد الطبيعية الجديدة ويخفض كلفة مشاريع البناء، ويعتبر خطوة ذكية نحو استدامة عملية إعادة الإعمار. بعض الأهالي يصفون العملية بأنها «مزيج بين إعادة الحياة للمدينة وإعادة الحياة للمواد نفسها»، حيث تتحول أنقاض البيوت القديمة إلى أساس لمنازل جديدة، تعكس إرادة المدينة في النهوض بعد سنوات من الدمار.

في أحد الشوارع التي كان الركام يملؤها، تحدثت مروة من حي باب هود، قائلةً: «كل يوم كنت أمشي في الشارع وأشوف الركام. الآن، عندما أرى الشاحنات والجرافات، أشعر أننا بدأنا صفحة جديدة.

بل يمتد إلى الجانب النفسي والاجتماعي للسكان. إزالة الأنقاض القديمة تتحول إلى شيء مفيد، وهذا يخفف من الشعور بالدمار المستمر».

إضافة إلى ذلك، تعمل المحافظة على فصل المواد الضارة أو الملوثة عن الأنقاض، لضمان سلامة العملية وإمكانية استخدامها بشكل آمن في البناء. فرق خاصة تقوم بفرز المعادن والبلاستيك والزجاج، حيث يتم إعادة تدويرها أو التخلص منها بطرق مناسبة. هذا النهج يعكس اهتمام السلطات بدمج مفاهيم البيئة والاستدامة في مشاريع إعادة الإعمار، وهو أمر مهم لحماية الصحة العامة ومنع انتشار الأوبئة في مناطق